

الفصل الثامن

**السياسات التعليمية في مصر
خلال فترة التسعينيات
بين النظرية والتطبيق**

الفصل الثامن السياسات التعليمية في مصر خلال فترة التسعينيات بين النظرية والتطبيق

مُكَمِّمًا

تناول الفصل السابق دراسة السياسة التعليمية في مصر خلال الثمانينيات وتبين أن العقبة التي تعوق تنمية ومسيرة تقدم المجتمع، تكمن في اتساع الفجوة بين السياسة من حيث النظرية، وبين التطبيق العملي لها في الواقع، وهذا ما أجمعت عليه آراء الباحثين مؤكدة أن المشكلة تكمن أو تتمثل في عملية التنفيذ - تنفيذ السياسات المعلنة - التي ترتبط بشكل أساسي بعملية التغير الاجتماعي^(١). فنحن في أشد الحاجة لتحقيق التنمية والتقدم لكي نلحق بركب التقدم الذي تتصارع دول العالم على تحقيقه، من هنا كان ضرورة دراسة السياسة التعليمية الحالية باعتبارها سياسة العقد الأخير من القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين الذي أعدت دول المجتمع الدولي عدتها لمواجهة تحدياته واتخاذ مكانتها فيه ولم يكن لها من سبيل في تحقيق ذلك سوى التعليم.

في هذا الإطار سيتناول هذا الفصل دراسة السياسة التعليمية الحالية التي اختلفت حولها الآراء بين مؤيد ومعارض، وقد تمثل التأييد في سلسلة كتب إنجازات التعليم التي تصدرها الوزارة والتقارير السنوية عن تطور التعليم التي يعدها المركز القومي للبحوث التربوية والذي يرأس مجلس إدارته وزير التربية والتعليم^(٢).

أما المعارضة فتتمثل في كتابات وآراء بعض الباحثين والمفكرين الذين يرون غياب الدور الفعلي للسياسة التعليمية في الواقع كما يشيرون إلى تدخل عوامل أخرى مؤثرة في السياسة التعليمية تحرص على عدم وضوح دورها فيها، وذلك تحت ستار المعونات^(٣). كذلك ترى هذه الآراء تدهور العملية التعليمية نتيجة للتخبط والتضارب

(١) علي الدين هلال : "مناقشات الجلسة الثالثة" في منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم : قرار جمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مرجع سابق.

(٣) الأهرام : ١٩٩٩/٨/١١ .

في سياسة التعليم^(١).

أما هذه الدراسة فستتناول دراسة السياسة التعليمية الحالية من وجهة نظر تقييمية وبشكل موضوعي يستند إلى الأسس والمعايير العلمية خلال المراحل والخطوات المختلفة لعملية الصنع والتطبيق، وذلك من منطلق أن عملية تقويم أي سياسة لابد وأن تتبع من أهدافها^(٢) وعناصرها على النحو الذي تم به تناول السياسات التعليمية في الفصول السابقة، وذلك على نحو ما سيلي:

أولاً : السياق السياسي والاجتماعي لصنع السياسة التعليمية :

١- السياق السياسي :

مع بداية عقد التسعينيات — العقد الأخير من القرن العشرين — وبدايات القرن الحادي والعشرين الذي تتحدد مكانة الدولة فيه وقوتها بمدى ما تملك من معرفة علمية وتكنولوجية، كانت الدول المتقدمة قد أدركت من قبل أن السبيل الوحيد لذلك هو التعليم لذلك فقد وضعته في مقدمة أولوياتها. ومصر باعتبارها عضو في المجتمع الدولي وتسعى لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والمعرفية المتلاحقة في الدول المتقدمة التي تتجه بسرعة إلى التقدم العلمي في كافة نواحي الحياة وربط كل اكتشاف علمي بالتطبيق ، وأيضاً هي تملك العلم والمعلومات كما تملك القوة الاقتصادية والقوة العسكرية مما يجعلها تتمكن من توفير الأمن الاستراتيجي وبالتالي تحقيق مزيد من السيطرة^(٣).

في هذا الإطار تجد مصر نفسها محاصرة بعدد من التحديات تتمثل في: التنمية، والديمقراطية ، والأمن القومي، وهي تواجه هذه التحديات باعتبارها ضمن الدول ذات الدخل المنخفض وليست دولة صناعية كبرى^(٤)، وعلى ذلك فهي لن تستطيع الصمود في العالم الجديد إلا إذا حققت مزيداً من التقدم ، والوسيلة الوحيدة لها في ذلك التعليم، ولذلك أعلنت القيادة السياسية أن عقد التسعينيات هو عقد تطوير التعليم الذي يرسم الصورة الحقيقية لمستقبل البلاد في عالم الغيب ويحدد مصير أبنائها، وعلى ذلك فلا بد من ضرورة سرعة البدء في المشروع القومي لمصر (التعليم) منذ بداية التسعينيات

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٣٤.

(٢) علي الدين هلال : "مناقشات الجلسة الثالثة" في منهجية تقويم السياسات الاجتماعية ، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم : التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن ٢١ ، مركز التطوير التكنولوجي، ١٩٩٥، ص ٣٧.

(٤) علي الدين هلال ، وعبد المنعم سعيد : مرجع سابق ، ص ٢.

وحتى عام ٢٠٠٠^(١).

فخلال عقد التسعينيات كانت مصر قد حققت الاستقرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة وأنه منذ بداية التسعينيات كانت مصر قد بدأت تجتاز الأزمة الاقتصادية نتيجة التخلص من عبء الديون الخارجية حيث إنه عقب حرب الخليج في عام ١٩٩١ ، أسقطت الدول الدائنة قدرًا كبيرًا من الديون التي كانت سببًا في الأزمة الاقتصادية التي عاشتها مصر خلال الثمانينيات ، فانخفضت الديون الخارجية ، وتحولت مصر من دولة مدينة بنحو ٣٢,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى دولة دائنة بحوالي ١٣٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ .

هذا بالإضافة إلى أن مصر تملك في نفس الوقت فرصة فريدة لتحقيق أهدافها في ظل التطور السريع للتجارة الدولية ووجود كميات كبيرة من رأس المال الراغب في الاستثمار الإنتاجي بها، وذلك على نحو ما تشير إليه تقارير البنك الدولي^(٢).

وفي بداية انخفاض حدة الأزمة الاقتصادية وخلال هذه الفترة أعلنت الوزارة أنه قد تم مضاعفة ميزانية التعليم عن ما سبق إلى حوالي ثلاث أضعاف الميزانية التي كانت مقررة من قبل^(٣).

ذلك لأن التعليم يمثل أحد أهم المجالات الهامة التي تأثرت سلبًا بالأزمة الاقتصادية في الثمانينيات خاصة أنها كانت في مقدمة الأسباب التي حالت دون تطبيق السياسات الموضوعية ، ومن ثم تعطل مسيرة التنمية^(٤).

وخلال التسعينيات تلقى التعليم معونات متعددة من مصادر مختلفة خاصة بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢ ، فقد بدأت المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المساهمة في تمويل التعليم^(٥). فشاركت هيئة اليونسيف بتقديم المساعدات وتولت مشروع إنشاء مدارس الفصل الواحد في الريف والمناطق النائية^(٦)، كما قدمت كندا المعونات لتقديم وجبة غذائية للأطفال بالمدارس بالإضافة إلى المساعدات التي قدمتها وكالة التنمية

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، القاهرة ، مؤسسة دار الهلال ، ١٩٩٥ ، مرجع سابق، ص ص ٥-٦.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص ص ٣١٩-٣٢١.

(٣) وزارة التربية والتعليم ، التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١ - ١٩٩٨ ، القاهرة ، مطابع رزوالْيوسف ، ١٩٩٨ ، ص ٩١.

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٥) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١ - ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٩١.

(٦) محمد نعمان نوفل : مرجع سابق ، ص ١٠٤.

الأمريكية والبنك الدولي^(١)، وقد كانت هذه المساهمات في إطار مساعدة الدول النامية على تأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع^(٢).

٢- السياق الاجتماعي :

خلال هذه الفترة وبالإضافة إلى المتطلبات المطروحة أمام مجال التعليم فإنه يقع عليه عبء آخر مهم، وهو تهيئة المجتمع وإعداده للتعايش في العالم الجديد. وقد بدأ عقد التسعينيات والتعليم يعاني من مشكلات متعددة منها:

- عدم تحقيق الاستيعاب الكامل.
- نقص الأبنية وانعدام ملاءمتها للعملية التعليمية.
- نقص التجهيزات والأدوات.
- انخفاض مستوى الخدمة التربوية المقدمة للتلاميذ.
- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.
- مشكلة تسرب التلاميذ من المدارس.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الشرائح العمرية المختلفة.
- المشكلات السلوكية لتلاميذ المدارس^(٣).

كل هذه المشكلات وغيرها طرحت أمام مؤتمرات تطوير التعليم للتأكيد على ضرورة الاهتمام بالعناصر المختلفة للعملية التعليمية بدءاً من الطلاب والمعلمين ، ونظم الإدارة والتمويل وحتى التقويم.

في هذه الفترة أيضاً وضح تشجيع الجهود الشعبية للمساهمة في مجال التعليم فبرز دورها خاصة عقب زلزال أكتوبر ١٩٩٢ من خلال المساهمة في بناء المدارس ضمن الحملة القومية التي قادتها السيدة حرم رئيس الجمهورية^(٤)، وكذلك التركيز على دور التعليم الفني وضرورة تحقيقه لمتطلبات التنمية من العمالة الماهرة^(٥)، وأيضاً إلى تزايد أعداد المدارس الخاصة ومدارس اللغات والتحاق أعداد كبيرة من الطلاب بها، ومن ثم تقليل الضغط على المدارس الحكومية، هذا بالإضافة إلى تأكيد القيادة السياسية في المناسبات المختلفة على ضرورة تطوير التعليم.

(١) نعمات أحمد فؤاد : " التعليم بين الأمس واليوم " ، الأهرام ١١/٨/١٩٩٩ .

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٣٥١ .

(٣) رئاسة الجمهورية : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٨ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٨ ، ص ص ٥٩٥-٥٩٦ .

(٤) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

ومع إعلان الوزير الحالي للتعليم بعد توليه الوزارة أن لديه رؤية لتطوير التعليم^(١) كان هناك عدد من التحديات العالمية والمحلية التي يواجهها التعليم في هذه الفترة نتيجة لـ :

- التطور التكنولوجي المتلاحق.
- الثورة العلمية وثورة المعلومات.
- الترابط والتداخل الاقتصادي بين أجزاء العالم.
- الاتجاهات العالمية والإقليمية لتطوير التعليم.

مثل هذه التحديات عملت على إزالة الحواجز بين المجتمعات المختلفة وتمثل ذلك في العولمة وتأثيرها على التعليم^(٢).

خلال التسعينيات تضاعفت ميزانية التعليم بعد اجتياز الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى المعونات الخارجية المقدمة لمجال التعليم، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتزايد استثماراته، وتشجيع الجهود الأهلية التي ساهمت بقدر كبير في بناء المدارس بالإضافة إلى نشاط بعض الجمعيات الأهلية والأفراد في المعاونة في مجال التعليم، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السكاني من ٢,٨% خلال الثمانينيات إلى ٢,١% خلال التسعينيات، نتيجة لانخفاض معدل المواليد من ٣٧% في بداية الثمانينيات إلى ٢٩,٤ في عام ١٩٩٧^(٣).

وعلى ذلك يكون قد انخفض إلى حد ما تأثير إحدى أهم المشكلات المعوقة لمسيرة التعليم أو التي تحول دون تحقيق أهدافه.

ثانياً : الإطار النظري لصنع السياسة التعليمية :

١. الإطار الدستوري :

تحدد مبادئ السياسة التعليمية الحالية في ضوء الدستور الدائم للدولة الصادر عام ١٩٧١ والمعدل عام ١٩٨٠ ، والمعمول به حتى الآن، وتتضمن مواد الدستور الخاصة بالتعليم والتي تم ذكرها في الفصل السابق ما يلي :

كفالة الدولة لحق التعليم للأفراد، وتحقيق تكافؤ الفرص، والعمل على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، واعتبار التربية الدينية مادة أساسية والربط بين التعليم وبين حاجات المجتمع والإنتاج، كما يكفل الدستور استقلال الجامعات، ويؤكد على الدور

(١) حامد عمار : في التوظيف الاجتماعي للتعليم ، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦، ص ٤٦.

(٢) علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد : مرجع سابق، ص ٢ .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧، مايو ١٩٩٨، ص ص ٩-١٠.

الوطني في مكافحة الأمية^(١).

ويتضح من ذلك استمرار دساتير الدولة في التأكيد على عدد من المبادئ الأساسية هي :

- كفالة الدولة لحق التعليم لجميع الأفراد.

- إلزام التعليم.

- مجانية التعليم.

- توفير تكافؤ الفرص.

٢. البيانات السياسية :

أ (خطاب القيادة السياسية :

مع بداية التسعينيات ورد بكتاب القيادة أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في ١٤ نوفمبر عام ١٩٩١ فيما يخص التعليم، ما يلي :

" أنه لابد من ضرورة التعاون مع وزارة التعليم في وضع الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم في مصر وإصلاحه بحيث يكون الإصلاح جذرياً متكاملاً مستجيباً للاحتياجات المتزايدة"، وأن "التعليم الذي يجده أبناؤنا في المراحل المختلفة هو دون المستوى المطلوب لهم كأفراد ولمصر كدولة رائدة". وأن " الأزمة التي يمر بها التعليم في مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج".

" ولا يزال التعليم يعاني من غلبة الكم على الكيف ومن عجز فادح عن مواجهة متطلبات عصر جديد أكثر قدرة على مواجهة الحياة العملية".

" ولذلك لابد أن نتفق على أن السنوات القليلة القادمة هي أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة في مصر"^(٢).

" ولقد وضعنا خطة تطوير عام وشامل للتعليم ونظمه ومناهجه ومعاهده".

" لأنه باختصار لن يكون لأحد سواء دولة أو قوة أو تجمع دول مكان في العالم الجديد، إلا لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياته. وطريق هذه المعرفة التي تحقق سبق هو التعليم".

وعلى ذلك يكون الخطاب السياسي قد بدأ بالتأكيد على أهمية التعليم في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ثم عرض لقضايا التعليم والتي تكررت في مناسبات

(١) ج.م.ع : دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة له، مرجع سابق، ص ٣-٤.

(٢) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم. نظرة إلى المستقبل ، القاهرة ، مطابع روزاليوسف ، ١٩٩٢ ، ص ١٦-١٧.

عديدة، بعد ذلك والتي حددها في :

- ضرورة الاهتمام بعناصر النظام التعليمي التي تتمثل في المدرسة والطالب، والمنهج والمعلم.
- قصور التمويل ونقص الإمكانيات.
- الاهتمام بالجوانب الكيفية للتعليم.

ومع بداية النصف الثاني من عقد التسعينيات بدأ خطاب القيادة السياسية يعرض لإنجازات يشير إلى أنها تحققت في مجال التعليم .. ففي خطاب عيد العمال في مايو ١٩٩٤ ورد أنه " أمكن توفير الاستثمارات لبناء آلاف المدارس الحديثة القادرة على خدمة هذه الرؤية الجديدة للتعليم وأهدافه .. ثم في العام الماضي (أي في عام ١٩٩٣) وحده بناء ١٥٠٠ مدرسة وتجديد ٧٨٠٠ مدرسة أخرى تكلفت جميعا مليارا و ٣٠٠ مليون جنيه^(١) .

وهكذا تنقل الخطاب السياسي من المطالبة بتطوير التعليم والتركيز على الكيف إلى عرض لمشكلاته ثم عرض الإنجازات التي أشار إلى تحقيقها.

ب (خطاب الحكومة :

تشير التقارير السياسية إلى أن خطاب الحكومة خلال تولي " د. عاطف صدقي" رئاسة الحكومة كان بنفس نمط خطاب الحكومة في الثمانينيات لا يختلف عن خطاب القيادة السياسية فيما يخص مجال التعليم، فالحكومة تلقي بياناتها في ضوء تكليف القيادة السياسية لها^(٢) .

كذلك أكدت حكومة " د. كمال الجنزوري " على عملها في ضوء تكليف وتوجيهات القيادة السياسية، وأنها تضع التعليم في مقدمة اهتماماتها وتعمل على تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات في مجال التعليم^(٣) .

أما بيانات الحكومة الجديدة التي تولت مهامها في أكتوبر من عام ١٩٩٩، برئاسة " د. عاطف عبيد "، فقد أعلنت في أول بياناتها ما يلي :

- الحرص على حماية مجانية التعليم.
- التطلع إلى تعليم متميز في المدارس والجامعات من حيث المحتوى التربوي والتعليمي.

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام ، ص ص ١١-١٨ .
(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٩٦ .
(٣) الأهرام ، ١٩٩٩/٦/٢٠ .

- تقديم تعليم يواكب العصر، ولا يمثل الهدف التجاري أساساً فيه^(١).

مما سبق يتضح أن خطاب الحكومة قد أكد على الاستمرار في العمل في ضوء توجيهات القيادة السياسية، وعلى ذلك فالخطاب الحكومي ركز على تطوير التعليم وتشجيع القطاع الخاص، بينما أكدت الحكومة الأخيرة على حماية المجانية وتقديم مستوى جيد من الخدمة التربوية للطلاب.

ج (خطاب الأحزاب السياسية :

رغم أن عدد الأحزاب تزايد خلال التسعينيات حتى بلغ ثلاثة عشر حزباً، إلا أنه لم تتغير فلسفتها ولا توجهاتها. فهي لا زالت تركز بشكل أساسي على القضايا السياسية، ولا يتضح في برامج أي منها بنود خاصة بالتعليم^(٢). وهي تستخدم الحديث عن مجال التعليم خلال الدعاية الانتخابية لها لكسب التأييد الجماهيري، وأثناء ذلك تستخدم صحفها في مناقشة بعض قضايا التعليم مثل قضية المجانية^(٣)، ومن ثم فسياساتها لم تختلف عن الثمانينيات، باستثناء الحزب الوطني الذي طالبت لجنة التعليم به بإنشاء صندوق قومي للتعليم يعتمد على تبرعات المواطنين والهيئات الدولية والوطنية، ومناقشة قضية محو الأمية، وجدية ربط التعليم الفني باحتياجات مراكز الإنتاج والخدمات.

ولكن الحزب لم يستطع إحداث أي تأثير على الحكومة خاصة في مراحل صنع السياسات على الرغم من أن نوابه عملوا على مراعاة انتماهم للحزب الوطني الحاكم، ولم يطرحوا إلا بعض القضايا الخاصة بخدمات المجتمع^(٤).

خلاصة ما تضمنه الخطاب السياسي يمكن إجماله في أن الخطاب السياسي يتفق حول سير العمل في ضوء تكليف القيادة السياسية ومن ثم فهو لا يختلف عنها وبالتالي فهو لا يختلف أيضاً عن نمط الخطاب السياسي في الثمانينيات، كما أن الأحزاب لا زال دورها مركزاً على القضايا السياسية دون القضايا الاجتماعية، والتي ربما لو وجهت الاهتمام إليها فلن تلتفت الحكومة إلى آرائها فهي - أي الحكومة - سبق . ولم تلتفت إلى ما طرحته لجنة الخدمات بالحزب الوطني ، وهو الحزب الحاكم، والتي لم تطرح سوى بعض متطلبات المواطنين^(٥).

إلا أنه لا يمكن إنكار أن الخطاب السياسي قد برز من خلاله الاهتمام بقضايا

(١) الأهرام : ١٩٩٩/١٠/٨ .

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣ ، مرجع سابق، ص ٢٩٥ .

(٣) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣ ، مرجع سابق، ص ٣٢٧ .

(٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

التعليم ولكن هذا الاهتمام غالبا ما يقتصر على عرض الأفكار والمقترحات النظرية التي تطرحها النخبة الحاكمة ، ومن ثم يفتقد إلى الرؤية الشاملة ، كما يفتقد في بعض الأحيان إلى الاتساق خاصة بين الحكومة والأحزاب^(١).

٣- السياسة التي أعلنتها الوزارة :

أعلن الوزير السياسة الجديدة التي تضمنتها (وثيقة مبارك والتعليم. نظرة إلى المستقبل) الصادرة عن الوزارة في عام ١٩٩٢ ، وقد حددت مبادئ هذه السياسة فيما يلي :

أ (تحديد سياسة التعليم الواعية في إطار ديمقراطي :

لابد من تعدد مشاركات مختلف فئات وعناصر المجتمع التي ترتبط بشكل أو بآخر بالسياسة التعليمية ، وفي ضوء العلوم التربوية والنفسية وباستخدام الأساليب والمناهج العلمية.

ب (عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية :

وذلك سواء كانت هذه الأعباء مادية أو نفسية ، فطالما تحملت الأسرة المصرية أعباء طوال العقود الماضية.

ج (عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

لقد استقر هذا المبدأ في الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣ ، وعلى ذلك فهو حق مكتسب لجماهير الشعب، ولا يجب المساس به تحت أي ظروف.

د (التعليم قضية أمن قومي :

يشكل التعليم قضية أمن قومي ، حيث إن محاور الأمن القومي الثلاث مرهونة بالتعليم، فالمحور السياسي يقوم أساسا على الديمقراطية والسلام الاجتماعي، وهما أساس الأمن القومي الداخلي لمصر ونتاج طبيعي لتعليم جيد. والمحور الاقتصادي يقوم على زيادة الإنتاج، وتقدم الدول يقاس بإنتاجية الفرد، وهذه الإنتاجية نتيجة للرعاية المتكاملة التي يلقاها الفرد طوال مراحل دراسته، وعلى ذلك فالتقدم الاقتصادي يتأثر بنوع التعليم وجودته. أما المحور العسكري، فإن العالم كله يؤمن الآن أن العلم وحده هو سلاح المستقبل، وأن الحروب بين دول العالم المتقدمة الآن هي حروب علمية وإلكترونية وتكنولوجية، وعليه فإن التفوق العسكري هو نتاج تعليمي.

هـ (التعليم استثمار :

التعليم يمثل استثمارا في القوى البشرية التي هي أغلى أنواع الاستثمار ، ومن

(١) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق ، ص ٣٤.

ثم يجب توفير الاستثمارات الكافية لتمويل التعليم، وهذا التمويل له مصدران :
أ - مصدر توفره الدولة من الميزانية العامة.

ب- المصدر الآخر يتمثل في تشجيع الجهود الذاتية^(١).

ثم في الفترة الأخيرة أضافت الوزارة عدداً من الأهداف للسياسة التعليمية،
تمثلت في:

و (إدخال التكنولوجيا المتطورة وترسيخها :

أصبحت آثار الثورة العلمية والتكنولوجية أمراً واقعاً لابد من التعامل معه
واستخدامه كأحد ضروريات التعليم، وترسيخ التكنولوجيا يستلزم التدريس على
الكمبيوتر واستخدام المهارات الجديدة.

ز) التنمية المهنية للمعلمين وإصلاح أحوالهم:

المعلم ركن أساسي في العملية التعليمية، ولذلك يجب الاهتمام به وتحسين أوضاعه
من أجل تطوير مسيرة التعليم.

ح (إتاحة فرصة المشاركة لقطاع الأعمال :

في إطار التوجهات إلى اقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص وقطاع الأعمال
فلا بد من الاستفادة بإمكانات هذه القطاعات بإنشاء المدارس المتطورة.

ط (التعليم للجميع استثمار طويل المدى :

يتضمن هذا المبدأ توفير التعليم للجميع والقضاء على المشكلات التي يعاني منها
التعليم بما يحقق التعليم المستمر.

ي) الاستفادة من الخبرات العالمية :

ففي إطار التعاون الدولي وما تقدمه الهيئات والمنظمات العالمية لمجال التعليم
فإنه لابد من الاستفادة مما يقدم في إصلاح التعليم وتطوير عناصر العملية التعليمية^(٢).

يلاحظ من خلال قراءة الخطوط العريضة للسياسة أن المجموعة الأولى من
المبادئ التي أعلنها الوزير في البداية كلها تدور في مضمونها حول تحقيق ديمقراطية
التعليم بمعناها الواسع ، وفي ضوء ما تعرضه الهيئات الدولية المعنية بالتربية^(٣). حيث
إنها تعني التربية الشاملة التي تعد الشخصية المتكاملة القادرة على التوافق مع ذاتها
ومجتمعها والقادرة على مواجهة المستقبل والتعامل بفاعلية مع التطورات العلمية

(١) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم . نظرة إلى المستقبل ، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٧ .

(٢) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٨.

(٣) اليونسكو : تأمل في مستقبل التنمية التربوية، مرجع سابق ، ص ٧١.

والتكنولوجية والمعرفية^(١).

أما مجموعة الأهداف أو الأطر النظرية التي أضيفت للسياسة في الفترة الأخيرة فهي لا تضيف جديداً ولا تعدو أن تكون تكراراً لما سبق عرضه من مبادئ.

٤ - الخطط :

أ (الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٦/١٩٩٧ :

ركزت هذه الخطة على توفير ميزانيات التعليم ، حيث :

- خصصت لوزارة التربية والتعليم وللجهات التابعة لها استثمارات قدرها ٣٩٤٢ مليون جنيه.

- كان قيمة ما تخصص لديوان الوزارة ولمديرات التعليم في عام ١٩٩٠-١٩٩١ تبلغ ٢٢٤١ مليون جنيه ، ازدادت إلى ٤٣٩٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣-١٩٩٤ أي بنسبة تغير بالزيادة + ٩٦ % ^(٢).

- بناء ٧٥٠٠ مدرسة جديدة للمراحل التعليمية المختلفة.

- توفير التجهيزات والمعامل^(٣).

ب (الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ :

وتضمنت ما يلي:

- تحقيق الاستيعاب لكل الملزمين في مرحلة التعليم الأساسي.

- توزيع الخدمات التعليمية على مختلف المحافظات.

- عودة الأنشطة المدرسية.

- تطبيق نظام اليوم الكامل.

- تحجيم ظاهرة الدروس الخصوصية^(٤).

ثم أضيفت للخطة في عامها الثالث الأهداف التالية :

- ربط التعليم بالإنتاج.

- الارتقاء بالتعليم الفني ودعمه من خلال الربط بينه وبين مؤسسات المجتمع.

- تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص في مجال تنمية طاقات الفرد ومواهبه.

- تطوير المناهج بصورة مستمرة.

(١) المرجع السابق ، ص ٩٣.

(٢) وزارة الإعلام : الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٤-٣١٥.

(٣) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق، ص ص ٩١-٩٨.

(٤) وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/١٩٩٨ -

٢٠٠١/٢٠٠٢ ، مج ٢ ، المكونات الرئيسية للخطة وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، العام الثاني من

الخطة، القاهرة ، مايو ١٩٩٨ ، ص ٦٣٣.

- استحداث آليات جديدة لتشجيع القطاع الخاص.
- توفير المدارس والفصول اللازمة وتجديد المباني التعليمية.
- دعم الاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة وتوفير مصادر تمويلها^(١).

٥. القوانين :

ينظم التعليم القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١، الذي يشمل مختلف مراحل وأنواع التعليم. والذي تم تعديل بعض مواده بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، وسبق عرضهما في الفصل السابق^(٢). أما كيفية صنع السياسة التعليمية فسيتم تناولها فيما يلي :

ثالثاً : كيفية صنع السياسة التعليمية :

عندما أعلن رئيس الجمهورية في نوفمبر ١٩٩١ أن عقد التسعينيات هو عقد تطوير التعليم، بناء على ذلك تقرر ضرورة البدء في المشروع القومي لمصر فوراً، وحتى عام ٢٠٠٠^(٣). كان على وزارة التربية والتعليم القيام بهذه المهمة باعتبارها المسؤولة الأولى عن التعليم وسياسته^(٤). وأعلن الوزير أن لديه رؤية جديدة لتطوير التعليم^(٥). لتبدأ خطوات ومراحل إعداد السياسة التعليمية الجديدة التي تمثلت في :

- ١- إجراء مناقشات متعددة شارك فيها الخبراء والمتخصصون في مجال التعليم وأساتذة الجامعات، واللجان المتخصصة بمجلسي الشعب والشورى.
- ٢- تم إجمال نتائج هذه المناقشات في تقرير أولي بعنوان (نظرة إلى المستقبل) شمل الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الشامل للتعليم في مصر، وتناول مختلف عناصر العملية التعليمية من حيث: المعلم، المدرسة، المنهج ، التكنولوجيا، الأنشطة، وما إلى ذلك من جوانب وزوايا الإصلاح.
- ٣- نتج عن ذلك صياغة خمسة مبادئ أساسية مثلت الخطوط العريضة للسياسة التعليمية^(٦).
- ٤- بدأت سلسلة من المؤتمرات القومية تم في ضوئها صنع السياسة التعليمية والتي

(١) وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩ ، العام الثالث من الخطة الخمسية الرابعة ، مج ١، القاهرة ، مايو ١٩٩٩ ، ص ص ٦٤٢-٦٤٤.

(٢) راجع الرسالة ، ص ص ١٨٥-١٨٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مرجع سابق ، ص ص ٥-٦.

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٥) حامد عمار : مرجع سابق ، ص ٤٦.

(٦) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم . نظرة إلى المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص ١٥-١٧.

يمكن إجمال خطوات صنعها فيما يلي :

أ) الخطوة الأولى : (تحديد السياسة):

وتمثلت هذه الخطوة في طرح القيادة السياسية للموضوع وتكليف الوزارة بضرورة البدء في تنفيذه.

ب) الخطوة الثانية : (طرح بدائل السياسة) :

تم طرح بدائل السياسة التي مثلت خلاصة عمل ورش العمل فسي مؤتمرات تطوير التعليم، التي شارك فيها مع الجانب الحكومي الهيئات والفئات المختلفة والمتنوعة التي شاركت في صنع السياسة التعليمية باعتبار أنها سياسة عامة وأن التعليم مشروع قومي، هذه العناصر المشاركة في صنع السياسة هي:

- أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة.
- بعض أهل الفكر والرأي وقادة الثقافة والأدب والشخصيات العامة.
- علماء التربية وخبراء التعليم وأساتذة المواد المختلفة بالجامعات المصرية.
- الأساتذة والباحثون بالمركز القومي للبحوث التربوية والمركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
- بعض رجال الدين وممثلو الأحزاب السياسية.
- الجمعية المصرية للتنمية والطفولة.
- بعض الهيئات الدولية والأجنبية.
- رجال الأعمال وممثلون عن القطاع الخاص.
- رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات.
- بعض معلمو المدارس ومديروها ونظارها.
- بعض الطلاب المتفوقين.
- بعض أولياء الأمور^(١).

ج) الخطوة الثالثة : (صياغة السياسة) :

خلال هذه الخطوة يتم عرض توصيات المؤتمرات على لجان من داخل الوزارة لتدلي برأيها في ضوء خبراتها.

د) الخطوة الرابعة (إقرار السياسة) :

تم طرح نتائج كل الخطوات السابقة على لجان مكونة من شخصيات عامة

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٣٠.

ومتخصصة تمثل كافة الاتجاهات الفكرية والعلمية والاجتماعية لتخرج بالرأي قبل النهائي ليتم عرضه على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي باعتباره القناة الشرعية صاحبة الاختصاص التي حددها قانون التعليم ليتخذ ما يراه من قرارات^(١).

هـ (الخطوة الخامسة : (تنفيذ السياسة) :

يتم عرض السياسة بعد صياغتها مرة أخرى على الرأي العام والقنوات الشرعية ولجنة الخدمات بمجلسي الشعب والشورى ولجنة التعليم بمجلس الشعب ونقابة المعلمين، ولجنة التعليم بالحزب الوطني، والصحف اليومية والمجلات وأجهزة الإعلام.

و (الخطوة السادسة: (التقويم والتغذية الراجعة) :

شارك في هذه الخطوة المتخصصون في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ومستشارو الوزارة وأساتذة التربية في الجامعات المصرية والمسئولون في وزارة التربية والتعليم وبعض أعضاء نقابة المعلمين وأولياء الأمور. وبعد ذلك يعرض الوزير لمشروع (القانون أو الخطة) على لجنة الخدمات ومجلس الوزراء للموافقة عليه بعد مناقشته في الصيغة المطروحة له، ثم يصدر قرار بتنفيذه من رئيس الجمهورية^(٢).

مما سبق يتبين أن صنع السياسة التعليمية اتخذ خطوات أكثر تنظيمًا وتعددًا للعناصر المشاركة بدءًا من الطلاب وحتى أولياء الأمور الشخصيات العامة وممثلي الهيئات الدولية وغيرها وكلها عناصر شاركت لأول مرة.

رابعًا : آليات صنع السياسة التعليمية :

كما أنه اتسعت دائرة العناصر المشاركة في صنع السياسة التعليمية في التسعينيات، هكذا أيضا ازداد تعدد آليات صنع السياسة التعليمية، وقد تمثلت هذه الآليات في :

١- آلية إجراء مناقشات :

- طرحت الوزارة مناقشات حول السياسة التعليمية الجديدة شارك فيها:
- الخبراء والمتخصصون في مجال التعليم وأساتذة الجامعات واللجان المتخصصة بمجلسي الشعب والشورى نتج عنها عرض للخطوط العريضة لبرنامج إصلاح التعليم في مصر تضمنها تقرير بعنوان (نظرة إلى المستقبل)^(٣).

(١) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومي. إنجازات التعليم في عامين ، القاهرة ، مطابع روزاليوسف ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢١-٢٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٣) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم . نظرة إلى المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٢- آلية إعداد اللجان المتخصصة لتقارير :

في ضوء المناقشات التي دارت حول التعليم في أواخر الثمانينيات وفي إطار بيانات رئيس الجمهورية أمام مجلسي الشعب والشورى في مناسبات متعددة عن مشكلات التعليم وضرورة معالجتها، وكذلك ضرورة التعاون مع وزارة التربية والتعليم في وضع الحلول لهذه المشكلات.

أعدت لجنة الخدمات بمجلس الشعب تقريراً عن التعليم عرض لتاريخ فكره التربوي في العصر الحديث ثم تناول السياسات التعليمية التي تم إعلانها خلال الثمانينيات وانتهى التقرير إلى وضع ٩٠ توصية تتناول مختلف جوانب المجال التعليمي مثل التعليم الأساسي والتعليم الفني ، وإعداد المعلم وتدريبه، وتمويل التعليم ، وما إلى ذلك (١).

٣- آلية عقد المؤتمرات :

وتمثلت في :

أ (مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي :

تم عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣، وهدف إلى دراسة التعليم الابتدائي باعتباره أول وأهم مراحل التعليم، وقد تناول المؤتمر التعليم الابتدائي من زوايا متعددة وطرح عدداً من الدراسات وأوراق العمل وتم عقد مناقشات ورش عمل، وقد انتهى المؤتمر إلى وضع عدد من التوصيات الهامة منها :

• تنمية طاقات الطفل وقدراته في إطار من التوازن بين حقه في التعليم وحقه في الاستمتاع بطفولته.

• اعتبار مرحلة رياض الأطفال جزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي مع تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين أحدهما يضم الصفوف الثلاثة الأولى والآخر يضم الصفوف الأخيرة.

• تخطيط المناهج وتطويرها بما يساعد على استجابة التعليم الابتدائي لمتطلبات نمو الطفل وتحقيق التوازن بين الهدف المعرفي والهدف التنموي للطفل.

• تركيز الاهتمام على معرفة تعليم القراءة والكتابة والخط ومهارات الرياضيات والتربية الدينية والوطنية والتركيز في الجانب المعرفي على تدريب الطالب على الوصول بنفسه إلى مصادر المعرفة، وتقليل أعداد الكتب المدرسية وأحجامها، وإدخال تعليم اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية بدءاً من الصف الرابع الابتدائي، وتنويع الكتب الدراسية وفق طبيعة البيئات

(١) مجلس الشورى : دور الانعقاد العادي الثاني عشر . مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين، ١٥ فبراير ١٩٩٢، ص ٣.

المختلفة، وربط المدرسة الابتدائية بالبيئة المحيطة ، وزيادة فعالية دور الأسرة في العملية التعليمية.

- تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته.
- تطوير التنظيم المدرسي بما يرفع من جودة العملية التعليمية.
- توفير الرعاية للأطفال الموهوبين ووضع النظم الكفيلة برعايتهم.
- الاهتمام بتقويم التلميذ على أساس مبدأ التعليم للإتقان ومراعاة الشمول في التقويم.
- الاستفادة من الخبرات الدولية والعالمية في تطوير التعليم الابتدائي.
- وقد تضمنت كل توصية من التوصيات توضيح وسائل التنفيذ^(١).

ب) المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي :

تم عقد هذا المؤتمر خلال ١٤ و ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ ، بهدف دراسة تطوير التعليم الإعدادي باعتباره جزءا لا يتجزأ من مرحلة التعليم الإلزامي، ومن ثم فهو جزء من التعليم للجميع، الذي تلتزم الدولة بتوفيره لجميع الأفراد، ومن ثم فهو يقع عليه أيضا عبء تهيئة الفرد للحياة في المجتمع^(١).

ونظرا لأهمية هذا النوع من التعليم تناول المؤتمر دراسة فلسفته ووظائفه وأهدافه ، وبنيته، ومدته ، ومعالم تطوير مناهجه، وما إلى ذلك. وقد أجريت الدراسات وعقدت المناقشات وأوراق العمل، ومناقشات المائدة المستديرة، واقتراحات ورش العمل التحضيرية للمؤتمر.

وقد انتهى المؤتمر إلى وضع عدد من التوصيات تختص كل مجموعة منها بزاوية معينة، ومن هذه التوصيات :

- ضرورة أن يعمل التعليم الإعدادي على استكمال وظائف التعليم الابتدائي وأن يكشف عن قدرات واستعدادات ومواهب التلاميذ في هذه المرحلة.
- اعتباره عاملاً مؤكداً وهاماً في سد منابع الأمية.
- تنمية الشخصية المتكاملة.
- الاهتمام بعلوم المستقبل.
- زيادة مدته إلى ٤ سنوات تمشياً مع الاتجاهات العالمية بزيادة سنوات الإلزام.
- تطوير المناهج ونظم الامتحانات والاهتمام بتعليم اللغة العربية.
- الإسراع في تطبيق نظام اليوم الكامل.

(١) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي . التقرير النهائي وأوراق العمل ، ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ص ٢٤-٢٥.

- توفير الرعاية والخدمة الاجتماعية والنفسية (١).

ج (المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته :

عقد هذا المؤتمر يوم ٩ نوفمبر ١٩٩٦ ، وهدف إلى :

- تطوير المعلم وتدريبه ورعايته.
- تطوير إعداد المعلم لأنواع ومراحل التعليم المختلفة.
- تطوير نظم التدريب، وبحث كيفية رعاية المعلم.

في البداية عقدت ورشة عمل تحضيرية في الفترة من ١٩-٢٤ أكتوبر ١٩٩٦ ، حضرها عدد كبير من الأفراد يمثلون الهيئات والفئات المختلفة للمجتمع من مدرسين وأولياء أمور وطلاب ، وقيادات التعليم وممثلي الأحزاب، والهيئات الحكومية، والنقابية وما إلى ذلك.

ثم عقدت المائدة المستديرة خلال الفترة من ٦ - ٨ نوفمبر ، شاركت فيها بعض الهيئات الدولية مثل هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

انقسمت مجموعات العمل إلى ١١ مجموعة ، وتم وضع عدد من التوصيات

أهمها :

- أن تقوم فلسفة إعداد المعلم على تطوير إعداد المعلم والارتقاء بوسائل تدريبه.
- توفير عناصر رعاية المعلم، وتزويده بالأساليب التربوية الحديثة في التعليم.
- توخي الدقة في اختيار المعلمين.
- تشكيل مجلس لإعداد المعلم وتدريبه ورعايته مع إلحاق مدارس نموذجية تجريبية بمؤسسات إعداده.
- وضع نظام لترقية المعلمين يرتبط بنظام التقييم المستمر.
- وضع نظام التقييم عن بعد لرفع مستوى معلمي التعليم الابتدائي والفني والوصول بهم إلى المستوى الجامعي (٢).

وتجدر الإشارة إلى أن :

❖ هذه المؤتمرات ، جعلت من عملية صنع السياسة التعليمية عملاً قومياً تشارك فيه مختلف عناصر المجتمع وفئاته بمستوياتها المختلفة. وقد عقدت هذه المؤتمرات تحت رعاية السيدة حرم السيد رئيس الجمهورية وبرئاسة الوزير وبالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة، هذا التعاون أبرز مشاركة المؤسسات غير الرسمية إلى

(١) المرجع السابق ، ص ص ٧٠-٧٣.

(٢) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته . التقرير النهائي . التوصيات والكلمة الافتتاحية وأوراق العمل، ٩ نوفمبر ١٩٩٦.

جانب المؤسسات الرسمية، حيث شارك إلى جانب المتخصصين والباحثين وأساتذة الجامعات مختلف عناصر الشعب من ممثلي الأحزاب وأعضاء النقابات المختلفة ومديري ونظار المدارس والمعلمين وأولياء الأمور ، بل شارك بعض الطلاب ممثلين لزملائهم في المدارس المختلفة وغيرهم^(١)، وكان دينامو ومايسترو العمل في هذه المؤتمرات جميعاً " د. عبد الفتاح جلال " ^(*)، فهو المنسق لها ورئيس ورش العمل التحضيرية لها ، ومقرر المائدة المستديرة للخبرات الدولية، ومدير المركز القومي للبحوث التربوية الذي بدأت المؤتمرات بجهود أعضائه^(٢)، والمستشار الأول للوزارة والذي صاغ التوصيات التي انتهت إليها هذه المؤتمرات ، والتي في ضوئها وضعت أهداف ومحاوير العمل لتطوير التعليم^(٣).

❖ هيئة اليونسكو في تقريرها عن التربية في العالم الصادر عام ١٩٩٣ والذي عرضت فيه للاتفاقيات والمواثيق الدولية للتعليم معايير التعليم في القرن الحادي والعشرين، تناولت المؤتمرات التي تم عقدها في مصر في التسعينيات، وعرضت لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي ، كنموذج يحتذى به في إطار الاهتمام بالتركيز على المهارات الأساسية في المراحل التعليمية الأولى^(٤).

٤ - آلية إعلان الوزارة لوثيقة :

أعلنت وزارة التربية والتعليم السياسة الجديدة في مارس عام ١٩٩٢ ، في بيان الوزير أمام مجلسي الشعب والشورى حيث عرض للاتجاهات والخطوط العريضة للسياسة التعليمية موضحاً أن معالمها تتحدد في ضوء عدد من المبادئ السابق ذكرها^(٥).

مما سبق يتبين أن آليات صنع السياسة التعليمية ، تركز معظمها في المؤتمرات التي تم عقدها لتطوير التعليم والتي تناولت التعليم الابتدائي ، والإعدادي، والمعلم، حيث

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في عامين ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(*) راجع على سبيل المثال :

- مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي من ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣، ص ٢٠-٢٣.

- المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ٧٠.

- المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ٩-١٠ نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠-٣١

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج ٣، مرجع سابق . ص ص ١٣٧-١٤٨.

(٤) اليونسكو: تقرير عن التربية في العالم ١٩٩٣ ، ص ٨٣.

(٥) راجع الرسالة ، ص ٢٣٠

إن جميع الأطراف المعنية قد شاركت في الحوار والمناقشات التي أجريت في هذه المؤتمرات والتي في نهايتها تم وضع التوصيات في ضوء ما اتفق عليه جميع الأطراف إلى حد تطابق فيه صنع السياسة التعليمية في مصر وصنع السياسات التعليمية في الدول المتقدمة .

خامسًا : التطبيق العملي للسياسة التعليمية :

تحددت معالم هذه السياسة في خمسة مبادئ أساسية هي :

- ١- تحديد سياسة التعليم الواعية في إطار ديمقراطي.
- ٢- عدم تحميل الأسرة أعباء إضافية.
- ٣- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- ٤- التعليم قضية أمن قومي لمصر .
- ٥- التعليم استثمار .

وفي ضوء هذه المبادئ تم تحديد عدد من محاور العمل التي يمثل تطبيقها قاعدة الانطلاق نحو التغيير الشامل للتعليم قبل الجامعي شكلاً ومضموناً، وكماً وكيفاً، هي:

- ١- ترميم وإصلاح وبناء المدارس.
- ٢- تطوير المناهج.
- ٣- إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم.
- ٤- تحقيق الإنسجام بين أنواع التعليم المختلفة.
- ٥- عودة الأنشطة التربوية.
- ٦- عودة التغذية المدرسية.
- ٧- تطبيق نظام التأمين الصحي.
- ٨- تنمية السلوكيات الحضارية والرعاية الاجتماعية.
- ٩- رعاية المواهب.
- ١٠- إصلاح أحوال المعلمين.
- ١١- تطوير التعليم الفني.
- ١٢- تشجيع التعليم الخاص^(١).

وسوف تقتصر الدراسة في تناول هذه السياسة على المبادئ والمحاور التي تم إعلانها في بداية التسعينيات دون تناول بقية الأهداف التي تم إضافتها مؤخراً للسياسة، وذلك بسبب :

- ١- حداتها ، ومن ثم فهي لم تأخذ سبيلها بعد إلى التطبيق حتى يمكن الحكم على مدى تطبيقها في الواقع.
- ٢- أنها متضمنة بالفعل في مبادئ وبرامج السياسة المعلنة منذ عام ١٩٩٢ والجاري

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٣٩.

العمل بها وبالتحديد المبدأين الأول والأخير منها.

وفيما يلي سيتم مناقشة مدى تطبيق برامج السياسة، وذلك على النحو التالي:

١- ترميم وإصلاح وبناء المدارس :

في بداية التسعينيات كان أكثر من نصف المدارس البالغ عددها ٢٥٠٠٠ مدرسة لا يصلح بكل المقاييس الإنسانية للحفاظ على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية^(١).

وقد وضعت هيئة الأبنية التعليمية خطة بناء ٧٥٠٠ مدرسة حتى عام ١٩٩٦-١٩٩٧. كما تضمنت الخطة ترميم وتجديد ٣٠٠٠ مدرسة إلى جانب ٣١٥٢٥ مدرسة كانت قد تأثرت بسبب الزلزال في أكتوبر عام ١٩٩٢^(٢).

وتشير التقارير الصادرة على الوزارة أنه جاري إنشاء المدارس والتوسعات ببعض المدارس وتم تنفيذ بناء ١٥٠٠ مدرسة^(٣).

وفي خطاب القيادة السياسية ورد في سرد إنجازات التعليم أنه تم في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ بناء ١٥٠٠ مدرسة، وتجديد ٨٠٠ مدرسة، وسوف يتم بناء ١٥٠٠ مدرسة أخرى^(٤).

٢- تطوير المناهج :

الحقيقة أن المؤتمرات التي تم عقدها خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ قد تناولت كل جوانب مجال التعليم، وكان تطوير المناهج من أهم هذه الجوانب، والتي وضع بشأنها عدد من التوصيات، بما يفيد في تطوير المناهج وعلاجها من الحشو والتكرار وبما يساعد على تنمية قدرات الطلاب وإضافة المعلومات والمفاهيم والممارسات مع الاهتمام بعلوم المستقبل، وتعليم البنات وتطوير خطط الدراسة .. كل ذلك مع الاهتمام بتحويل التعليم من الكم إلى الكيف ، أي من تعليم المتلقي السلبي إلى نوع جديد يعتمد على الإبداع وتنمية قدرات الطلاب بما يؤدي في النهاية إلى تكوين الشخصية المتكاملة للطلاب^(٥).

وتشير كتب الإنجازات إلى أنه قد تم :-

- مراجعة وتطوير مناهج التعليم الابتدائي بإدخال اللغتين الإنجليزية والفرنسية وتدريب إحداهما بداية من الصف الرابع الابتدائي .

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام ، مرجع سابق ، ص ١١٧.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ١١٧.

(٣) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٩.

(٤) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام ، مرجع سابق ، ص ص ١٧-١٨.

(٥) المرجع السابق : ص ص ٣٩-٤٦

- الاهتمام بدراسة الخط العربي .
- تطوير مناهج التعليم الفني للصفين الأول والثاني بداية من العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ ومناهج الصف الثالث بداية من العام التالي (١).

٣. إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم :

توضح تقارير الوزارة أنه تم توفير المعدات والأجهزة والمعامل والوسائط المتعددة وغيرها للمدارس المختلفة. وأنه تم التعاون مع الإدارة العامة للوسائل التعليمية لإنتاج الوسائل التعليمية المختلفة من رسوم وشفافيات وشرائط ملونة وإعداد برامج المواد الدراسية وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى أنه تم إنشاء معامل الأوساط المتعددة والإنترنت، وتؤكد تقارير تطوير التعليم أنه من أجل تطوير التعليم التكنولوجي واستخدام الأساليب الحديثة في التعليم تم إنشاء مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار في عام ١٩٩٧ ليتولى هذه المهام (٢).

٤. تحقيق الانسيابية بين أنواع التعليم المختلفة :

اقتصر تحقيق الانسيابية بين أنواع التعليم عند التطبيق على السماح لراسبي الثانوي العام بالتحويل إلى بعض المدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات، والسماح لخريجي مدارس الفصل الواحد بالالتحاق بالإعدادي المهني (٣).

٥. عودة الأنشطة التربوية :

تشير التقارير السنوية عن تطور التعليم التي تصدرها الوزارة إلى أن وزارة التربية والتعليم قد وفرت كل الإمكانيات اللازمة من أماكن وأدوات ومدرسين وأخصائيين وذلك لتدعيم عدد الأنشطة المدرسية، تتمثل في :

- الصحافة المدرسية.
- الأنشطة الرياضية.
- إقامة المسابقات الثقافية والرياضية.
- إقامة مراكز التدريب الرياضية للألعاب لطلاب التعليم الأساسي.
- التربية المسرحية والفنية.

وأنه في كل هذه الأنشطة يتم توفير الميزانيات اللازمة لها من أجل تنفيذها في مختلف المراحل التعليمية ، وأنه يتم عقد مسابقات ومعارض متعددة على المستويين

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج ٣ ، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٩.

المحلي والدولي كما يتم تنفيذ برامج التبادل الثقافي مع دول أخرى^(١).

٦- عودة التغذية المدرسية :

ورد بتقارير الوزارة الصادرة عن التعليم أنه إدراكاً لأهمية التغذية وما يسببه نقص الفيتامينات والبروتينات من تأثيرات سلبية على خلايا المخ، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي كان الاهتمام بالتغذية المدرسية لما لها من آثار إيجابية على المستوي الصحي، ولذلك بدأ توزيع التغذية المدرسية على تلاميذ المدارس الابتدائية بالريف بجميع المحافظات والأحياء الفقيرة بالمدن وطلاب الأقسام الداخلية ببعض المدارس ثم شملت بقية المدارس الثانوية العسكرية والزراعية والصناعية وغيرها^(٢).

وتؤكد التقارير أن عام ١٩٩٧م-١٩٩٨ شهد طفرة في التغذية المدرسية حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد التلاميذ المستفيدين ١٨٩,٩%^(٣).

٧- تطبيق نظام التأمين الصحي :

ورد بكتب الإنجازات أنه قد بدأ تطبيق نظام التأمين الصحي بالمدارس منذ علم ١٩٩٢ وأنه قد تم تطبيق التأمين الصحي بالكامل بالفعل في عام ١٩٩٥ في مختلف مراحل وأنواع التعليم .^(٤)

٨- تنمية السلوكيات الحضارية والرعاية الاجتماعية :

عملت الوزارة على إقامة عدد من الأنشطة الاجتماعية التي احتلت موقعا متميزا في النشاط المدرسي بالإضافة إلى عقد المؤتمرات التي يشارك فيها قيادات التربية الاجتماعية، وإقامة القوافل للرعاية الاجتماعية التي شارك فيها الطلاب والأباء والمعلمين^(٥).

٩- رعاية المواهب :

خلال عقد التسعينيات اقتصر ما ورد بالتقارير السنوية عن تطور التعليم على المواهب الرياضية فقط في المدارس ، من خلال الاشتراك في المسابقات باسم المدرسة أو باسم الإدارة التعليمية. فغالبا لا تتوفر أي إمكانيات في المدارس لاكتشاف المواهب منذ البداية ولكن ورد بالتقارير أنه تم تجديد مدرسة المتفوقين^(٦).

إلا أنه مع بدايات القرن الجديد بدأ الاهتمام بتطبيق هذا البرنامج حيث تم عقد

(١) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٣.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج٣، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٣) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ، ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٤٣.

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج٣، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٥) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

(٦) المرجع السابق : ص ٣٣-٣٤

المؤتمر القومي للموهوبين خلال يومي ١٠، ٩ أبريل عام ٢٠٠٠ لمناقشة وبحث ثلاثة موضوعات رئيسية هي :-

- تعريف الموهبة والموهوبين .
- كيفية اكتشاف الموهوبين .
- رعاية الموهوبين .

وبحث تعتبر هذه المحاور إطاراً عاماً يتم في ضوءه رسم سياسة أو استراتيجية عامة لرعاية الموهوبين .^(١)

١٠- إصلاح أحوال المعلمين :

- ورد بكتب الإنجازات الصادرة عن الوزارة بشأن إصلاح أحوال المعلمين أنه:
- تم تدريب المعلمين أثناء الخدمة، ويتم عقد دورات تدريبية متنوعة لتدريب المعلمين على المناهج المختلفة والجديد فيها، كما يتم تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالخارج^(٢).
- الارتفاع بالمستوى المادي للمعلمين وأنه تم رفع مرتبات المدرسين، ومنح الحوافز الشهرية لهم ، ولأعضاء التوجيه الفني وزيادة مكافآت الامتحانات^(٣).

١١- تطوير التعليم الفني :

تشير التقارير إلى أن تنفيذ مشروع مبارك - كول الذي يهدف إلى تطوير التعليم الفني والتدريب المهني بمساعدة الجانب الألماني ، والذي يتم تنفيذه بالمدن الصناعية الجديدة. حيث :

- تشارك وزارة التربية بالميزانية وتزويد المدارس بالمدرسين والمدرسين اللزمين والمشاركة في أعمال الامتحانات ، والجانب الألماني بإيفاد الخبراء وتزويد المدارس والورش ببعض التجهيزات ، وتدريب المدرسين والمدرسين المشاركين في المشروع، كما تشارك جمعيات المستثمرين وأصحاب المصانع بتدريب الطلاب في المصانع.

- تم تجهيز المدارس الفنية بالمعدات والتجهيزات الحديثة ، كما تم تطوير الخطط الدراسية بهذه المدارس، وإنشاء عدد من المدارس الفنية في المجالات والتخصصات التي تحتاج إليها المؤسسات المختلفة، وكذلك تحويل بعض المدارس نظام ٣ سنوات

(١) وزارة التربية والتعليم : المؤتمر القومي للموهوبين . التقرير النهائي لورش العمل ، القاهرة ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠٠ ، ص ٣-٩

(٢) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٥.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج ٣ ، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٩.

إلى نظام ٥ سنوات . (١)

١٢- تشجيع التعليم الخاص :

استمر تشجيع الدولة للتعليم الخاص حتى بلغ جملة عدد المدارس الخاصة خلال التسعينيات ٣١٤٥ مدرسة (٢)، وتبلغ جملة عدد مدارس التعليم العام والفني ورياض الأطفال الحكومية ٢٦٩٧٥ مدرسة، أي أن نسبة مدارس التعليم الخاص للحكومي تساوي ٨,٥% (٣)، وهي نسبة غير ضئيلة خاصة أن هذه المدارس تتركز في محافظتي القاهرة والجيزة ، ويقع عدد قليل منها بالمحافظات الأخرى (٤).

يتضح مما سبق أنه : كان هناك اهتمام بتطبيق بعض البرامج أولها على سبيل المثال : تطبيق نظام التأمين الصحي الذي تتوفر له ظروف جيدة للتطبيق، ولعل ذلك الاهتمام يرجع إلى التأكيد على تطبيق هذا البرنامج وأهميته نظراً للتخصص الأصلي للوزير.

كذلك ركز التطبيق على تشجيع القطاع الخاص في مجال التعليم ومن ثم منحه تسهيلات تميز بها عن التعليم الحكومي (٥).

- في نفس الوقت تم إهمال وتجاهل أهداف أخرى لم يذكر بشأن تطبيقها شيء فيما صدر عن الوزارة، مثل رعاية المواهب التي لم يشر لها سوى الاشتراك في المسابقات الرياضية لصالح المدارس التي ينتمي إليها الطلاب.

سادساً : الفجوة بين النظرية والتطبيق :

١- صنع السياسة :

خلال عقد التسعينيات تلاشت الفجوة بين النظرية والتطبيق في مستوى صنع السياسة التعليمية حيث تطابق صنع السياسة التعليمية في مصر مع صنع السياسة التعليمية في الدول المتقدمة ، إلا أنه في نهاية التسعينيات بدأ يتضح مرة أخرى بداية ظهور فجوة بين النظرية والتطبيق حيث عادت الوزارة إلى وضع السياسات التعليمية داخل جدرانها فأضافت عدداً من الأطر النظرية للسياسة دون مشاركة هيئات أو

(١) المرجع السابق : ص ١٥٣-١٦١

(٢) وزارة التربية والتعليم : إحصاء التعليم قبل الجامعي ١٩٩٧/١٩٩٨، قطاع الكتب، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٢

(٣) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق، ص ٦٤، وقد قامت الباحثة بحساب النسبة.

(٤) سعيد إسماعيل علي: "التعليم والخصخصة" في كتاب الأهرام الاقتصادي، ع ١٠٥، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٦٠.

(٥) أحمد فتحي سرور : " مشكلات ديمقراطية التعليم " ، مرجع سابق ، ص ١١-١٢

عناصر أخرى .

هذه العناصر لا تضيف جديداً ولا تعدو أن تكون تكراراً لمبادئ أو برامج السياسة التي تم وضعها منذ بداية التسعينيات مما يعكس نكوصاً في صنع السياسة التعليمية في نهاية القرن العشرين .

٢- تطبيق السياسة :

من خلال تناول التطبيق العملي للسياسة على نحو ما ورد بالتقارير السنوية عن تطور التعليم الصادرة عن الوزارة ، تبين أنه قد تم التركيز على تطبيق بعض البرامج دون غيرها والتي لا تقل عنها أهمية ومن ثم اتساع هوة الفجوة بين النظرية والتطبيق في تنفيذ هذه السياسة مما أدى إلى الانفصال بين مبادئ السياسة والخطوط العريضة لها وبين ما تم في الواقع. ولذلك سيركز هذا الجزء على بيان الفجوة بين النظرية والتطبيق على مستوي البرامج أو المحاور أولاً ثم على مبادئ السياسة ، وذلك على النحو التالي:

✧ برامج السياسة :

• ترميم وإصلاح وبناء المدارس :

تعلن الوزارة دائماً أنها توفر المباني المدرسية وتقوم بترميم وإصلاح عدد كبير من المدارس، ولكن في واقع الأمر أن البيانات الصادرة عن الوزارة دائماً متناقضة أو غير سليمة مما يعكس فجوة بين ما يتم إعلانه وبين الواقع ، فعلى سبيل المثال: ورد بالخطاب السياسي للقيادة السياسية، أنه تم ترميم ٧٨٠٠ مدرسة ، وإنشاء ١٥٠٠ مدرسة خلال عام ١٩٩٣^(١). كما أعلن وزير التعليم في نفس العام أنه تم خلال عام ١٩٩٢ ترميم وإصلاح ٧٥٠٠ مدرسة^(٢).

وبمراجعة التقارير السنوية لتطور التعليم الصادرة عن الوزارة تؤكد أن ما تم إصلاحه وترميمه من المدارس ٣٥٠٠ مدرسة فقط. وفي آخر كتب الإنجازات تعلن الوزارة أنها قامت حتى عام ١٩٩٨ ، بترميم ٣١٢٥٢ مدرسة.

ثم يتبين في نفس المرجع أن عدد جميع المدارس بما فيها مدارس الفصل الواحد، ومدارس التربية الخاصة يبلغ ٣١١٠٧ مدرسة^(٣).

فكيف قامت الوزارة بترميم عدد من المدارس يفوق عدد المدارس الموجودة بالفعل على اختلاف أنواعها والتابعة للتعليم الحكومي والتعليم الخاص ؟!

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مرجع سابق ، ص ١٧.

(٢) حسين كامل بهاء الدين : "حوار حول سياسة التعليم". في مجلة دراسات تربوية ، مج ٨ ، ج ٥٢ ، ص ٢١-٢٢.

(٣) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

ثم في كتاب الإحصاء الصادر عن الوزارة في نفس العام الذي صدر فيه الكتاب السابق (عام ١٩٩٨)، ورد أن جملة عدد المدارس يبلغ ٢٨٦١٢ مدرسة بما فيها مدارس التربية الخاصة ، ومدارس الفصل الواحد، وباستثناء هذه المدارس فإن مدارس التعليم العام والفني لمختلف المراحل يبلغ عددها ٢٣٤٩٥ مدرسة (١) .

وقد كشف الواقع عن هذه الفجوة بين الواقع والمعلن فيما يخص ترميم وإصلاح وبناء المدارس بسقوط سور مدرسة الزمالك الابتدائية على بعض تلاميذ المدرسة ، فنتج عنه وفاة ثلاثة تلاميذ في اليوم الأول وإصابة ١٩ آخرين (٢) . ثم وفاة تلميذة أخرى متأثرة بإصابتها البالغة في اليوم التالي (٣) .

إذا كان هذا حال مدارس أرقى أحياء العاصمة فماذا يكون حال بقية مدارس المحافظات التي تتخفف ميزانياتها كثيرًا عن مدارس القاهرة (٤) !!؟

وعلى أثر سقوط مدرسة الزمالك اتضح من خلال المعاينة لعينة عشوائية من المدارس يبلغ عددها ١٨٠٠ مدرسة أن ٦٣٠ مدرسة مشكوك في سلامتها ، ٣٠ مدرسة تهدد حياة الطلاب نظرًا لما بها من عيوب ظاهرة وخطيرة (٥) . أي أن أكثر من ثلث عدد المدارس لا يؤتمن على وجود الطلاب بها، و ٠,٦% منها يتواجد بها طلاب حياتهم معرضة للخطر في أي لحظة .

في الواقع أن المدارس الجديدة اقتصررت على المدارس التي أنشئت أثناء الحملة القومية لبناء المدارس عقب الزلزال.

• إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة :

بالفعل تم تزويد أغلب المدارس بمعامل الكمبيوتر والإنترنت ، لكن بالزيارة الميدانية لعدد كبير من المدارس تبين أن تدريب الطلاب على استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة غير متاح لجميع الطلاب فهناك اتفاق عام في مختلف المدارس على أن يتم تدريب فصل أو فصلين من كل صف دراسي دون بقية فصول المدرسة ، وذلك بدعوى الحفاظ على الأجهزة التي عادة ما يكون عددها محدودًا جدًا .

وعلى ذلك فإن برنامج إدخال التكنولوجيا الحديثة، في التعليم لم يتم تنفيذه على نطاق واسع ومن ثم يكون هناك فارق بين النظرية والتطبيق، ويؤكد ذلك إضافة السياسة

(١) وزارة التربية والتعليم : إحصاء التعليم قبل الجامعي لعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، مرجع سابق، ص ٢٥ .

(٢) الأهرام : ١٩٩٩/١٠/٢٢ .

(٣) الأهرام : ١٩٩٩/١٠/٢٣ .

(٤) محمد نعمان نوفل : مرجع سابق، ص ٩٨ .

(٥) الأهرام : ١٩٩٩/١١/٢ .

لهذا البرنامج ضمن بقية أهدافها العامة في الفترة الأخيرة^(١).

• تحقيق الانسيابية بين أنواع التعليم المختلفة :

اقتصر تطبيق هذا البرنامج على :

- تحويل الراسبين من الثانوي العام للتعليم الفني.

- إكمال التحاق المتفوقين بمحو الأمية بالمرحلة الابتدائية من الخارج^(٢).

وذلك دون أن يوجد هذا البرنامج أدنى حد من العلاقات بين مختلف أنواع ومراحل التعليم، مما يعكس القصور في التطبيق.

• عودة التغذية المدرسية :

رغم أن الإحصاءات تشير إلى أن ٥٣% من تلاميذ المرحلة الابتدائية مصابون بالأنيميا، و ٢٠% منهم لديهم نقص بروتين مما يؤثر بالتأكد على قدرتهم على الاستيعاب والتحصيل الدراسي^(٣).

ورغم ما تؤكد التقارير الصادرة عن الوزارة على أهمية التغذية المدرسية، خاصة في مراحل التعليم الأساسي وتذكر أنه تم تعميم التغذية المدرسية بالريف بجميع المحافظات والأحياء الفقيرة^(٤)

والحقيقة أنه تبين من خلال الزيارة الميدانية لعدد كبير من المدارس أن التغذية المدرسية لا يتم توزيعها على طلاب التعليم الأساسي بل بالعكس فإن بعض المدارس الثانوية هي التي يتم فيها توزيع التغذية في المرتبة الأولى ، وتلك سياسة متبعة في كل الخدمات والأنشطة حيث يتم التوزيع على الثانوي ثم الإعدادي ثم الابتدائي في حدود الميزانيات ، كما أن الوجبات الغذائية لا يتم توزيعها بانتظام طوال العام الدراسي فدائمًا ما تنقطع عدة شهور بسبب نفاذ الميزانية المخصصة لها .

• الاهتمام بالأنشطة المدرسية :

رغم أهمية الأنشطة المدرسية التي يتم من خلالها التوجيه التربوي للطلاب إلا أنها لا زالت لا تطبق إلا في عدد محدود من المدارس وخاصة في المدن الكبرى حيث

(١) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر، وأبرز إنجازاتهم، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٦٦

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٣٥٢

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر، وأبرز إنجازاتهم، ج ٣ ، مرجع

سابق، ص ص ١٨٠ - ١٨١

تتوفر لهذه المدارس ميزانيات أكثر من المدارس بالأقاليم^(١)، كما أن عدد كبير من هذه المدارس تعمل بنظام اليوم الكامل .

إن فالأنشطة المدرسية لا تطبق إلا في عدد محدود من المدارس أغلبها في المرحلة الثانوية لأن أغلب المدارس تعمل بنظام الفترتين ، حيث أن هناك عدد كبير من المدارس تعمل بنظام نصف الوقت أو الفترتين تمثل نسبتها ٦٥% من المدارس الابتدائية، و ٦٦,١% من المدارس الإعدادية ، و ٤٠% من المدارس الثانوية^(٢).

كل هذه المدارس لا تستطيع ممارسة الأنشطة التربوية نظراً لضيق وقتها والتركيز على المواد الثقافية في المرتبة الأولى. وذلك رغم تأكيد نتائج الدراسات وتوصيات المؤتمرات على أهمية دور هذه الأنشطة إلى جانب النواحي المعرفية والدراسية في تنمية قدرات وطاقت التلاميذ^(٣) التي لا سبيل لتحقيقها سوى ممارسة الأنشطة المدرسية. كما توضح الدراسات عدم وجود مساحات لممارسة الأنشطة في عدد كبير من المدارس، وذلك بسبب عدم صلاحية بعض المباني المدرسية لممارسة الأنشطة أو عدم كفاية المباني التي تم إنشاؤها^(٤).

وعلى ذلك يتضح وجود الفجوة بين النظرية والتطبيق في تحقيق هذا البرنامج ، الدليل المؤكد على عدم تطبيقه إضافته في مقدمة أولويات الخطة الخمسية الأخيرة ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢^(٥).

• تنمية السلوكيات الحضارية والرعاية الاجتماعية :

تتضح الفجوة بين هذا الهدف وتطبيقه من خلال كثافة عدد التلاميذ في الفصول والتي تزيد عن ٦٠ تلميذاً في الفصل في المراحل المختلفة^(٦)، والتي يترتب عليها عدم تلقي بعض التلاميذ للحد الأدنى من التعليم^(٧). ومن ثم يصعب تنفيذ هدف تنمية السلوكيات الحضارية، حيث إن المدارس تحرص على تركيز كل جهودها على النواحي الدراسية والتحصيلية، وتشير موسوعة المجالس القومية المتخصصة إلى أنه يوجد تناقض لدى بعض الشباب بين آرائهم وبين القيم الدينية والتربوية والاجتماعية

(١) محمد نعمان نوفل : مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي ، ١٩٩٨ .

(٣) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، مرجع سابق.

(٤) رئاسة الجمهورية : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩٢-٥٩٣.

(٥) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الرابعة، مرجع سابق ، ص ٦٣٣.

(٦) معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

(٧) رئاسة الجمهورية : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٨ ، مرجع سابق، ص ٥٩٢.

السائدة في المجتمع ، وأهم أسباب ذلك إخفاق المؤسسات التربوية والاجتماعية في تنمية السلوكيات الحضارية والرعاية الاجتماعية^(١).

وقد ظهر أثر ذلك في السلوكيات غير السوية لدى تلاميذ المدارس^(٢)، مما يعكس وجود فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق في تطبيق هذا الهدف.

• رعاية الموهوبين :

إذا كانت الأنشطة التربوية لم تتوفر إلا في عدد قليل جدًا من المدارس، وليس كل الأنشطة بل بعضها فقط، وذلك لأنه ليس هناك وقت لممارستها في معظم المدارس، وليس هناك إمكانيات ولا تجهيزات ولا أماكن لممارستها بالإضافة إلى ارتفاع كثافة الفصول وقصر مدة اليوم الدراسي الذي تعمل المدارس بقدر الإمكان على الإنجاز في النواحي التحصيلية ، فمعظمها يعمل بنظام الفترتين أو نظام نصف الوقت وخاصة في مدارس التعليم الأساسي التي تضم الطلاب في أهم المراحل التي تتضح فيها الميول والاهتمامات والقدرات الخاصة^(٣).

فهناك ٦٥% من المدارس الابتدائية ، ٦٦,١% من المدارس الإعدادية، ٤٠% من المدارس الثانوية تعمل بنظام الفترتين^(٤)، وذلك بما لا يمكن معه الكشف عن المواهب ورعايتها .

• إصلاح أحوال المعلمين :

ذكرت تقارير الوزارة أنه تم بخصوص إصلاح أحوال المعلمين ما يلي:

- التدريب المستمر للمعلمين أثناء الخدمة :

من واقع الخبرة العملية فإنه بالفعل تعقد التدريبات العملية للمعلمين أثناء الخدمة لكن هذه التدريبات تقليدية جدًا، ومكررة ولا تضيف جديدًا ولا تتوفر لها الميزانيات اللازمة لإضافة دراسات جديدة أو إجراء أبحاث أو جمع إحصائيات أو غير ذلك.

- أما إصلاح الأحوال المادية للمعلمين والتي تفرد لها كتب الإنجازات عدة صفحات تستهلكها بأن المعلمين قد حظوا بمزيد من الرعاية والعناية وتسرد عن التدريبات وأنواعها والمكافآت والحوافز المادية المتعددة عن كل الأعمال وفي كل

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩٨ .

(٣) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي ، مرجع سابق .

(٤) وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي ، ١٩٩٨ .

المناسبات^(١). أكثر هذه الأشياء غير صحيح خاصة إذا قورن أجر المعلم بنظيره من زملائه في الوزارات الأخرى وإذا كان ذلك قد تحقق بالفعل فلما عادت الوزارة ووضعت إصلاح أحوال المعلم وتنميته المهنية هدفاً مستقلاً وإضافته للسياسة التعليمية مؤخراً^(٢). بعد أن كان يمثل أحد البرامج عند بداية إعلان السياسة منذ عدة سنوات^(٣)، وذلك في نهاية عقد التسعينيات، عقد تطوير التعليم الذي تكرر التأكيد فيه على أن المعلم يمثل حجر الزاوية في العملية التعليمية^(٤).

• تطوير التعليم الفني :

لم يتم في كل المدارس ، فبالنسبة لمشروع مبارك كول ، كان قد توقف عن التنفيذ لمدة ٣ سنوات ثم إنه يشمل عدداً محدوداً جداً من المدارس.

ورغم كل ما يعلن عن تطوير التعليم الفني من خلال ما تشير إليه الوزارة أنها أصدرت قرارات تنفيذية بشأن تطوير الورش وتوفير الأدوات، وإعداد معلم التعليم الفني، وما إلى ذلك.

إلا أن ذلك مغاير للواقع تماماً ، فقد ورد بموسوعة المجالس القومية المتخصصة أن هناك تدهوراً ملحوظاً في مستوى التخصصات الفنية المختلفة، ولم يعد يقبل أصحاب الأعمال تشغيل هذه الكوادر الفنية من الخريجين لضعف مستواهم وصعوبة اضطلاعهم بأعمال جادة.

وأن أهم الأسباب وراء ذلك ارتفاع نسبة الطلاب بالتعليم الفني وفقاً لخطط الدولة بهدف تخفيض نسبة الطلاب المقبولين بالتعليم الثانوي العام ، وذلك رغم قصور إمكانات التعليم الفني عن استيعاب هذه النسب مما نتج عنه زيادة الكم فقط دون مراعاة للكيف، مما أدى إلى الانخفاض الشديد في مستوى كفاءة الخريجين.

هذا بالإضافة إلى تخفيض الميزانية المخصصة له، وانفصال التعليم النظري عن التدريب العملي وارتفاع كثافة الفصول ، حيث يزيد عدد الفصل أو الورشة عن ٦٠ تلميذاً^(٥)، وغير ذلك مما يوضح الفارق بين النظرية والتطبيق.

❖ مبادئ السياسة :

تحدد الفجوة بين النظرية والتطبيق على مستوى مبادئ السياسة التعليمية

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج ٣ ، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٨.

(٢) وزارة التربية والتعليم : التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨ ، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٤) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٤.

(٥) رئاسة الجمهورية : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٨ ، ص ص ٦١٠-٦١١.

فيما يلي :

أ (تحديد سياسة التعليم الواعية في إطار ديمقراطي :
اتسعت هوة الفجوة بين النظرية والتطبيق في هذا المبدأ خاصة عند مستوى التطبيق ويتأكد ذلك مما يلي :

تشير الهيئات الدولية المختصة بمجال التربية إلى أن ديمقراطية التعليم تتحقق من خلال مشاركة جميع الفئات الممثلة للمجتمع والمستفيدة بشكل أو بآخر من مجال التعليم^(١).

من خلال تناول عمليات صنع هذه السياسة على نحو ما سبق تبين أن هذا الهدف قد تحقق خلال مرحلة الصنع حيث شارك فيها مختلف الفئات الممثلة للمجتمع، أما عند مستوى التطبيق فلم يتحقق هذا الهدف إلى حد كبير، وذلك بالقياس إلى عدد من المؤشرات التي يمثل تحقيقها محكاً للحكم على مدى تطبيق هذا المبدأ، وهذه المؤشرات تتمثل في :

- استيعاب جميع التلاميذ في سن الإلزام.
- تعميم التعليم الإلزامي.
- تحقيق مجانية التعليم.
- زيادة الأنشطة المدرسية في المدارس.
- توفير مدارس الفصل الواحد.
- تحسين الخدمة التربوية المقدمة للتلاميذ.
- تحقيق تكافؤ الفرص.
- إعداد وتجهيز المدارس^(٢).

وقد وضعت هذه المؤشرات كأسس وبرامج للسياسة الحالية. وعلى ذلك تكون السياسة التعليمية قد هدفت في المقام الأول إلى تحقيق ديمقراطية التعليم ، وتتضح الفجوة بين النظرية والتطبيق في تحقيق هذا المبدأ فيما يلي :

• تحقيق الاستيعاب الكامل :

على الرغم من أن الوزارة أعلنت منذ عام ١٩٩٣ أنها حققت نسبة استيعاب قدرها ٩٨,٥ % وأن نسبة التلاميذ المقيدون بمرحلة التعليم الأساسي تبلغ ٩٨ %^(٣)، على ذلك تكون قد حققت الاستيعاب الكامل وتعميم التعليم الإلزامي ، لكن في الواقع ذلك لم يتحقق بالفعل، ويتأكد ذلك من مصادر متعددة، أهمها :

- الكتاب الصادر عن الوزارة في نفس العام بعنوان: التعليم للجميع، يوضح أن

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في عامين ، مرجع سابق ، ص ٢١.

(٢) اليونسكو : تأمل في مستقبل التنمية التربوية، مرجع سابق ، ص ٧٥.

(٣) وزارة التخطيط : تقرير عن التنمية البشرية في مصر، ١٩٩٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

- نسبة الاستيعاب لا تزيد عن ٨٠% (١).
- تقرير مجلس الشورى الذي أوضح أن حوالي ٢٥% من الأطفال في سن الإلزام غير مقيدون بالمدارس (٢).
- نتائج الدراسات التي أثبتت أن ٤٠% من الأطفال في سن الإلزام خارج المدارس ويعملون بالحرف المختلفة ، وأن ٧٠% منهم يقيمون بالمناطق الريفية ، ٣٠% في المدن ، وهذه النسب لم تلتحق بالمدارس أصلاً أو تكون قد تسربت خلال المرحلة الابتدائية (٣).
- أن ما بين ١٠% و ١٥% من التلاميذ المتسربين ترجع أسباب تسربهم إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة (٤).
- الخطة الخمسية ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ ووضع هدف تحقيق الاستيعاب الكامل في مقدمة أهدافها (٥).
- من كل ما سبق يتأكد ومن مصادر رسمية عدم تحقيق الاستيعاب الكامل الذي تم الإعلان عن تحقيقه منذ عام ١٩٩٣.

• تعميم التعليم الإلزامي :

- لم يتم تحقيق تعميم التعليم الإلزامي حتى الآن، ويؤكد ذلك ما يلي :
- نسبة الطلاب في مراحل التعليم بمراحله المختلفة التي تبلغ مجموعها ٦٩% فقط من مجموع الشريحة العمرية للأفراد في سن التعليم (٦).
- نسبة الأمية التي لا تزال تصل إلى ٤٩% (٧)، كما تبين تقارير الهيئات الدولية أنه رغم ارتفاع معدل القراءة والكتابة إلى ٥١% إلا أن عدد الأميين الكبار قد ازداد إلى حوالي ١٩ مليون فرد من كل من الذكور والإناث (٨)، وأنه إذا لم تتمكن مصر من مواصلة التوسع في توفير التعليم الأساسي أو حتى الابتدائي خلال السنوات القادمة، فمن المتوقع تزايد أعداد الأميين على الرغم من محاولات تخفيض نسبة الأمية ككل ، وأيضاً إذا لم يتحقق الاستيعاب الكامل ، وتعد مشكلة الرسوب والتسرب أهم

(١) Ministry of Education: Op.cit., p. 14.

(٢) مجلس الشورى: دور الانعقاد العادي الثاني عشر، مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) عبد القادر حسني خليفة : مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٤.

(٤) مجلس الشورى: دور الانعقاد العادي الثاني عشر، مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٥) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢. مرجع سابق ، ص ٦٣.

(٦) أحمد إبراهيم أحمد : مرجع سابق ، ص ٣٩٠.

(٧) الأمم المتحدة : تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

(٨) اليونسكو : تقرير عن التربية في العام ١٩٩٥ ، ص ٣٠-٣٢.

المصادر الرئيسية لزيادة رصيد الأمية^(١).
مما سبق يتبين أنه لم يتم تحقيق التعليم الإلزامي ولا توفير التعليم للجميع، ومن ثم يعتبر هذا إخلالاً بمبدأ ديمقراطية التعليم.

• مجانية التعليم :

- رغم ما ينص عليه دستور الدولة والقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي ينظم التعليم حتى الآن على مجانية التعليم في مراحله المختلفة وفي مؤسسات الدولة^(٢).

ورغم ما يتم إعلانه بصورة متكررة في الخطاب السياسي عن مجانية التعليم^(٣) والحفاظ عليها ورغم ما يؤكد عليه الوزير الحالي في مناسبات عديدة من أن مجانية التعليم الأساسي مسألة غير قابلة للنقاش وهي وإن كانت مبدأ للدستور إلا أنها أيضاً مسألة تتعلق بالأمن القومي لمصر^(٤). وآخرها أول بيانات الحكومة الجديدة الذي أعلن فيه عن حماية مجانية وعدم التخلي عنها^(٥).

إلا أنه لازالت تفرض مصروفات دراسية في مراحل وأنواع التعليم المختلفة ، وتصدر لتنفيذها قرارات وزارية سنوية، آخرها القرار الوزاري رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٩٨/١/١٨ بشأن تحديد الرسوم والغرامات ومقابل الخدمات الإضافية التي تحصل من طلبة وطالبات المدارس بمختلف مراحل التعليم للعام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وقد تم توزيع نشرات على الإدارات التعليمية لتنفيذ هذا القرار، يبلغ مجموع ما يتم تحصيله من مصروفات من الطلاب والطالبات في بداية العام الدراسي في المراحل المختلفة ما يلي :

ق ، ج

٢١,٦٠	لثلاث صفوف الأولى من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
٤٤,١٠	للسنين الرابع والخامس من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
٥٦,٠٠	للحقة الثانية من التعليم الأساسي
٧٤,٥٥	للسف الأول الثانوي العام

(١) حسن البيلالي : "تربية متكاملة لتنمية متكاملة" رؤية في إصلاح التعليم في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين. في مجلة التربية والتنمية، ع ٢ ، يناير ١٩٩٣. ص ١٤٢.

(٢) أحمد فتحي سرور : "مشكلات ديمقراطية التعليم" في مجلة دراسات تربوية ، مج ٢ ، ج ٧ ، يونيو ١٩٨٧، ص ١٣.

(٣) كمال المنوفي : "التعليم في الخطاب السياسي" ، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٤) حسين كامل بهاء الدين : "حوار حول سياسة التعليم" في مجلة دراسات تربوية، مج ٨ ، ج ٥٢، ص ٢٣. ١٩٩٣.

(٥) الأهرام ١٠/٨/١٩٩٩ .

٧٠,٥٥	للفئتين الثاني والثالث من المرحلة الثانوية العامة
	أما التعليم الفني فتبلغ المصروفات فيه :
٣١,٠٠	جنيها للإعدادي المهني.
٤٢,٥٥	للفئة الأولى من التعليم الزراعي والتعليم التجاري
٣٨,٥٥	للفئتين الثاني والثالث من التعليم الزراعي والتعليم التجاري
٤٥,٥	للفئة الأولى من التعليم الصناعي
٤١,٢٥	للفئتين الثاني والثالث من التعليم الصناعي
	هذا بالإضافة إلى رسوم الامتحانات التي يتم تحصيلها من الطلاب بمختلف مراحل التعليم، والتي تقدر بما يلي :
٢,٠٠	لمرحلة التعليم الأساسي
٣٢,٠٠	للتأني العام + ٥ جنيها عن كل من الامتحانات التالية : العملية والمستوى الرفيع والقدرات ^(١) .

- أيضا ما يتم إعلانه من تصريحات غير دقيقة ، فقد نشرت الصحف أن وزير التعليم صرح بالسماح بتفسيط مصروفات المدارس على قسطين في العام الدراسي الجديد. وأن هذه المصروفات تبلغ قيمتها :

٢٠,٤٠	للفئات الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية.
٢٠,٩٠	للفئتين الرابع والخامس
٢٩,٧٠	للمرحلة الإعدادية
٤١,٢٥	للتأني العام والزراعي والتجاري
٤٣,٩٥	للتأني الصناعي ^(٢) .

ويلاحظ نشر هذه البيانات بالصحف بعد صدور القرار الوزاري بتحديد مصروفات الدراسة مما يؤكد عدم دقة ما يصدر عن الوزارة من بيانات ويتبين ذلك من خلال مراجعة الأرقام الواردة بالقرار والأرقام المعلنة بالصحف وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصروفات تزداد عاما بعد عام^(٣).

- هذا بالإضافة إلى المجموعات الدراسية التي تفرضها الوزارة وتحديد نوع مميزة

(١) وزارة التربية والتعليم : المكتب الفني الوزير : قرار وزاري رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٨/٨/١٩٩٩ بشأن تحديد الرسوم والغرامات والاشتراكات ومقابل الخدمات التي تحصل من طلبة وطالبات المدارس بمختلف مراحل التعليم للعام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩ .

(٢) الأهرام : ٢٠/٨/١٩٩٩ .

(٣) راجع على سبيل المثال : القرار الوزاري رقم ١٦٢ بتاريخ ١٠/٨/١٩٩١ ، بشأن تحديد الرسوم الدراسية والقرار رقم ٤٥٧ بتاريخ ٤/٨/١٩٩٨ .

منها يرتفع ثمنه عن المجموعات العادية ^(١) ، وأيضاً ارتفاع نفقات الكتب الخارجية ومتطلبات المصروفات المدرسية اليومية والزي المدرسي وغيرها ^(٢) . وكذلك تكلفة الدروس الخصوصية التي تقدر قيمتها بما يساوي خمس ميزانية وزارة التربية والتعليم ، والتي يلتحق بها ٧١,٥% من طلاب الأقاليم، ٦٣,٥% من طلاب العاصمة ^(٣) ، والتي أصبحت أمراً واقعاً. كل هذا يمثل تكاليفاً باهظة على نسبة كبيرة من الأسر المصرية التي ينخفض مستواها الاقتصادي إلى الفقر ^(٤) .

كل ما سبق يؤكد أن مجانية التعليم لم تطبق حتى الآن ولم تستفد منها الطبقات الفقيرة رغم ما ينص عليه الدستور وما تؤكدته البيانات السياسية. مما سبق يتبين اتساع الفجوة بين هذا المبدأ على المستوى النظري وبين تطبيقه في الواقع.

ب) عدم تحميل الأسرة أعباء إضافية :

رغم أن الوزارة تعلن أن هذا الهدف يتضمن عدم تحميل الأسرة أي أعباء إضافية خلال تعليم الأبناء سواء كانت هذه الأعباء مالية أو نفسية خاصة بعد أن قاسى الشعب خلال العقود السابقة. ورغم إعلان هذا المبدأ وترتيبه المتقدم بين مبادئ السياسة إلا أن هناك فجوة بين مضمون هذا الهدف وبين ما يتم تطبيقه بالفعل، من حيث:

* الأعباء المالية :

رغم أن السياسة التعليمية تؤكد على هذا المبدأ إلا أنها في نفس الوقت تنفذ نقيضه تماماً من خلال ما تفرضه من مصروفات دراسية ^(٥) .

فإن عدداً كبيراً من الأسر يرهقه تكلفة التعليم بالمدارس الرسمية ، حيث :

- تشير تقارير التنمية البشرية فيما يخص تصنيف شرائح المجتمع من حيث الفقر والثراء إلى ارتفاع نسبة الفقر بين أسر المجتمع المصري حيث إن نسبة الفقراء أصبحت تمثل ٤٨% يصنف ٢٣% منهم ضمن فئة شديدة الفقر و ٧,٢% من السكان

(١) سعيد إسماعيل علي : التعليم والخصخصة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٢) علي عبد ربه : "مجانية التعليم المصري بين الإبقاء والإلغاء مع استراتيجية مقترحة لترشيد اقتصاديات التعليم للأجيال القادمة". في المؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصاء والحاسبات والبحوث الاجتماعية من ٢٦-٣١ مارس ١٩٨٨ ، جامعة المنوفية، ص ١٦٦ .

(٣) أماني قنديل : التعليم وتحديات التسعينيات ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٤) محمد نعمان نوفل : مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٥) وزارة التربية والتعليم : قرار رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٨/٨/١٩٩٩ بشأن تحديد الرسوم والغرامات والاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية التي تحصل من طلبة وطالبات المدارس بمختلف مراحل التعليم، مرجع سابق .

معدمين^(١). أي أنه حوالي ثلث التلاميذ يحتاج إلى إعانة وليس إلى تسديد مصروفات فكيف والحالة هذه تفرض الدولة مصروفات دراسية على التلاميذ ؟

إن ذلك يعني أن عدداً كبيراً من الأطفال سوف لا يلتحق بالتعليم أصلاً، أو أن يتسرب هؤلاء التلاميذ من المدارس إلى سوق العمل من أجل تلبية بعض الحاجات الضرورية لأسرهم.

وتؤكد دراسات هيئة اليونسكو أن الانخفاض الشديد في المستوى الاقتصادي للأسرة يعد أول وأهم أسباب تسرب التلاميذ من المدارس^(٢).

- هذا بالإضافة إلى المجموعات الدراسية التي عادة ما يحتاج التلاميذ إلى الالتحاق بها أو قد يجبروا على الالتحاق بها والتي تواجدت أصلاً لمحاولة تعويض المدرسين عن الدروس الخصوصية وليس لصالح الطلاب في المقام الأول، ويلتحق بها حوالي ٥٠% من الطلاب بالمدارس^(٣). كذلك شراء الكتب الخارجية التي يلجأ إليها الطلاب لما تحتويه من الأسئلة والتدريبات التي يحتاج إليها التلاميذ للتدريب على حلها في سنوات الدراسة المختلفة بما يفيدهم خلال اختبارات العام الدراسي ، وأيضاً الدروس الخصوصية التي تمثل عبئاً مادياً ينوء به الفقراء ويضطر أولياء الأمور إلى اللجوء إليها نتيجة لانخفاض المستوى الكيفي للعملية التعليمية^(٤).

وقد بينت نتائج الدراسات أن :

٨٠% من أبناء الأسرة الفقيرة يحصلون على درجات منخفضة في امتحانات الشهادة العامة كل هذه الأعباء المادية تمثل ضغوطاً على الأسرة الفقيرة مما يدفع بأبناء بعض هذه الأسر إلى الرسوب ثم التسرب من المدرسة بعد ذلك، وقد قدرت نسبة التلاميذ المتسربين في سن التعليم بما يتراوح بين ١٠% ، ١٥% وهم بالطبع ينتمون إلى الأسر الشديدة الفقر في المجتمع وليس لديهم حلول بديلة ، ومن ثم فإن المصروفات التي تقررها الوزارة سنوياً ويتم تحصيلها من التلاميذ تمثل عبئاً مادياً على عدد كبير من الأسر، هذا بالإضافة إلى مصادر الإنفاق الأخرى السابق ذكرها.

* الأعباء النفسية :

تعاني منها الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض من خلال :

- حصول أبنائها على درجات منخفضة نتيجة انخفاض مستوى الخدمة التربوية المقدمة

(١) معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٦ ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٦٤ .

(٢) اليونسكو : تأمل في مستقبل التنمية التربوية ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٣) سعيد إسماعيل علي : التعليم والخصخصة، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٤) أحمد إبراهيم أحمد : " الدروس الخصوصية ظاهرة - حقيقة - مرض . دراسة ميدانية " ، مجلة التربية المعاصرة ، ع ٥ ، ٦ ، يوليو ١٩٨٦ - فبراير ١٩٨٧ ، ص ٣٩٠ .

لهم .

- ونتيجة عدم التحاقهم بالدروس الخصوصية، حيث أكدت الدراسات أن ٥٠% من أبناء الأسر الغنية يحصلون على درجات مرتفعة في امتحانات الشهادات العامة^(١).

- ويمثل نظام الثانوية العامة أعباءً مادية ونفسية معًا لكل الأسر على حد سواء نتيجة لعدم استقراره. فتارة يطبق القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، ويبدأ التشعيب من الصف الثالث، ثم يعدل القانون ١٣٩ بالقانون ٢ لسنة ١٩٩٤ ، وبناء على هذا القانون يبدأ التخصيص من الصف الثاني^(٢)، وينعكس عدم الاستقرار هذا على الطالب والأسرة معًا إلى حد أصبح معه وصول الطالب إلى الثانوية العامة يمثل حالة قلق واضطراب في الأسرة وإعلان حالات الطوارئ في المنازل ، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي تنعكس على عدد كبير من الأسر نتيجة للدور الإعلامي الذي يركز دائمًا على الثانوية العامة، وكذلك القلق الشديد خوفًا من عدم حصول الأبناء على المجاميع المرتفعة التي تؤهلهم للالتحاق بالتعليم العالي، ومواصلة الدراسة به حيث إن الثانوية العامة ليست مرحلة منتهية تمكن الطالب من الخروج بعدها إلى مجال العمل.

إذن هناك فارق كبير بين النظرية والتطبيق في هذا المبدأ.

ج) عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص :

تتضح الفجوة بين النظرية والتطبيق فيما يلي :

- رغم أن السياسة التعليمية تؤكد على هذا المبدأ وتشير إلى أنه مستقر في الدساتير المصرية إلا أن وزارة التربية والتعليم ذاتها كانت أول من أهدر هذا المبدأ عندما صدر القرار الوزاري رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص متضمنًا المادة ٥٧ والتي طبقًا لها لا يخضع طالب مدرسة اللغات لتنسيق القبول بالثانوي إذا حصل على مجموع منخفض في شهادة إتمام الدراسة للتعليم الأساسي باجتيازه اختبار اللغات في مدرسته الذي يتحدد نسب النجاح فيه بـ ٥٠% للغة الأولى و ٤٠% للغة الثانية^(٣). بينما طالب مدارس الحكومة إذا حصل على مجموع منخفض فليس أمامه سوى مدارس التعليم الفني الخاصة أو مراكز التدريب المهني، والوزارة بذلك تهدر مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تمييز طلاب مدارس اللغات عن طلاب المدارس الحكومية الرسمية.

وإذا كان هناك استناد إلى أن تشجيع استثمارات القطاع الخاص يتم في مختلف

(١) محمد نعمان نوفل: مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٣) وزارة الصناعة: القرار الوزاري رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص، مرجع سابق،

دول العالم فذلك لا يعني أن هذه الدول في سبيل تشجيع الاستثمارات تتغاضى عن تكافؤ الفرص ، وأمريكا أكثر الدول تأييداً لذلك إلا أنها تستطيع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع المدارس دون تدخل الحكومة أو وزير التعليم ، ولكنها تعتمد في ذلك على قرارات مجالس التعليم المحلية في الولايات المختلفة^(١).

- التفاوت الكبير في الإنفاق الحكومي على المدارس بين المحافظات المختلفة حيث تتقدم مدارس العاصمة مدارس المحافظات في حجم الإنفاق ، كما تتزايد إمكانيات مدارس المدن عن مدارس الريف، ومدارس الوجه البحري عن مدارس الوجه القبلي والمحافظات الصحراوية. مما يمثل تمييزاً في الخدمات التربوية المقدمة لتلاميذ القاهرة عن التلاميذ في بقية المحافظات، وكذلك بالنسبة لطلاب المدن عن طلاب القرى وطلاب الوجه البحري عن طلاب الوجه القبلي .. وهكذا^(٢)، إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص بصورة مختلفة.

- تحويل بعض المدارس الحكومية العادية إلى مدارس تجريبية حكومية للغات بمصروفات تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيه، واختيار أفضل المدارس المجانية لذلك، واقتصار توافر هذه المدارس على المدن والقرى^(٣)، وغير ذلك يمثل إهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص ، فالحكومة إذا أرادت أن تتوسع في هذه المدارس في مواجهة مدارس القطاع الخاص على حد ما تقول فعليها أن تنشئ المدارس التجريبية وتبحث سبل توزيعها في المحافظات المختلفة ، بما يحقق تكافؤ الفرص لتوفير هذا النوع من التعليم لأبناء المحافظات المختلفة، دون أن تحول المدارس المجانية والتي لا يستطيع عدد كبير من تلاميذها دفع المصروفات العادية إلى مدارس تجريبية ذات مصروفات مرتفعة بالنسبة لهم دون مراعاة أي اعتبارات.

- الدراسة بالثانوي العام بالمدارس الحكومية لا تؤهل الطلاب للعمل في نهاياتها بينما خريجو مدارس اللغات يمكنهم الالتحاق بوظائف تميزهم عن خريجي مدارس الحكومة بل وخريجي التعليم العالي والجامعات^(٤).

كل ذلك يمثل مساساً ، بل إهداراً بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم في مصر.

د (التعليم قضية أمن قومي :

يمثل هذا الهدف محصلة للأهداف السابقة، وأيضاً تتسع هوة الفجوة بين النظرية

(١) نهي حامد عبد الكريم : مرجع سابق ، ص ٨٧-٨٨.

(٢) عبد القادر حسن خليفة : مرجع سابق ، ص ١٧٠.

(٣) أحمد فتحي سرور : مشكلات ديمقراطية التعليم، مرجع سابق ، ص ١١.

(٤) عبد القادر حسني خليفة : مرجع سابق ، ص ١٧.

والتطبيق في تحقيق هذا الهدف.

فمن الناحية السياسية فنحن لم نحقق ديمقراطية التعليم - كما تبين فيما سبق - ولم يصل التعليم بعد إلى مستوى الجودة بما يؤدي لإعداد الأفراد لأن يكون لهم دور فعال في تغيير مجتمعهم نحو الأفضل^(١).

فلا زلنا نحاول تحقيق الاستيعاب الكامل والمطالبة بتحسين الناحية الكيفية في التعليم وتواجدها إلى جانب الناحية الكمية ولم نستطع بعد تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي يقوم على السلام الاجتماعي الذي يمثل أحد أضلاع مثلث الأمن القومي.

أما من الناحية الاقتصادية ، فلا زالت مصر تصنف ضمن الدول بطيئة النمو خاصة في مجال التنمية البشرية^(٢).

ومن الناحية العسكرية فلم تعد القوة العسكرية هي مصدر الأمن في القرن الجديد لكن يمتلك القوة الحقيقية من يمتلك علوم العصر وتكنولوجياته^(٣) التي نحاول استخدامها، وتدريب طلاب المدارس على تعلمها.

هـ) التعليم استثمار :

تتأكد الفجوة بين النظرية والتطبيق في هذا المبدأ من خلال ما يلي :

- تهاون الحكومة في توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم بالرغم من التأكيد الدائم على أن الاستثمار في التعليم يمثل قضية مصيرية وتؤكد على الاهتمام به وتوفيره لأن الاستثمار في القوى البشرية هو أغلى أنواع الاستثمار وأنه ضروري كذلك للاستقرار والسلام الاجتماعي^(٤) ، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون أكثر من حبر على ورق ، ففي تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ١٩٩٥ ورد ما يلي :

" وأثناء إعداد الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ طلب قطاع التعليم استثمارات بقيمة ١٤ بليون جنيه إلا أن الأمر انتهى إلى تخفيض المبلغ إلى ٧ بلايين جنيه فقط توزع بنسبة ٥٥% للتعليم قبل الجامعي، ٤٥% للتعليم الجامعي" ،

وحذر التقرير من الفارق بين القدر المسموح به من الميزانية بأنه سوف ينعكس على كم ونوعية الخدمات التربوية ويؤكد التقرير على ضرورة زيادة مخصصات التعليم الأساسي في الميزانية .

(١) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام ، مشروع مبارك القومي، دار الهلال، ١٩٩٥، ص ٢٥.

(٢) الأمم المتحدة : تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ١٢٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مرجع سابق ، ص ٣.

(٤) وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في ٤ أعوام ، مرجع سابق، ص ص ١٩-٢٠.

وينبه التقرير إلى أن جهد الحكومة يقصر عن توفير الموارد الاستثمارية المطلوبة للتعليم، ولذلك فهناك حاجة لإعادة التعريف بطبيعة دور الدولة في العملية التعليمية^(١)، خاصة إذا تبين أن حوالي ٩١% من قيمة الاستثمارات المخصصة للتعليم قبل الجامعي مخصصة لأجور العاملين به، وعلى ذلك فالنسبة الباقية من الميزانية المخصصة لهذا التعليم لا تكفي لتقديم خدمات تربوية جيدة وذات أثر ملموس على التلاميذ^(٢). فإذا كانت جودة التعليم ترتبط بتكلفته^(٣)، فهل تكفي ٩% من قيمة الميزانية المخصصة للتعليم أي حوالي مليار جنيه في السنة^(٤) لتعليم كل أبناء مصر تعليمًا جيدًا طوال سنة دراسية كاملة ؟

وعلى ذلك يتبين أن هذا المبدأ لم يتم تطبيقه بعد في الواقع.

وبصفة عامة فإنه في مستوى التطبيق تتسع هوة الفجوة بين النظرية والتطبيق في السياسة التعليمية إلى حد الانفصال وخاصة على مستوى مبادئ السياسة، أما بالنسبة لبرامج السياسة فهناك اهتمام بتطبيق بعض البرامج، مثل تشجيع التعليم الخاص الذي اجتهدت الحكومة في منح مدارس امتيازات إضافية أكثر مما يتاح لمدارس الحكومة، وذلك في إطار توجهات الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات كذلك برنامج تطبيق التأمين الصحي، حيث يتأكد التطبيق من خلال توافر العيادات المدرسية، والتنسيق مع وزارة الصحة في توفير الأطباء والإشراف على المعدات وتحويل الأطفال إلى المستشفيات التابعة لها، وهكذا قد يرجع الحرص على تطبيق هذا المبدأ إلى التخصص الأصلي للوزير كطبيب مما يساعد على متابعة تحقيقه.

ومن ثم يتبين مما سبق البطء الشديد في تطبيق السياسة التعليمية .

سابعاً : واقع السياسة التعليمية بين النظرية والتطبيق :

رغم التطور الهائل في صنع السياسات التعليمية في مصر وتطابقه وما يتم في صنع السياسات التعليمية في الدول المتقدمة منذ بداية عقد التسعينيات حيث تم عقد المؤتمرات والندوات لمعالجة قضية التعليم والتي شارك فيها بدءاً من الساسة وصناع القرار وحتى الجماهير العريضة في الشارع المصري بهدف تحقيق النهضة الشاملة للمجتمع بما يحقق له مكانته بين دول العالم ويمكنه من مواجهة تحديات المستقبل، لكن رغم كل هذا ورغم وجود سياسة تعليمية متكاملة ومعلنة إلا أن هذه السياسة لا يتم

(١) معهد التخطيط القومي : تقرير عن التنمية البشرية في مصر ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

(٢) سعيد إسماعيل علي : التعليم والخصخصة، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) علي عبد ربه : مرجع سابق، ص ١٧١.

(٤) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومي ١٩٩١-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٩١.

تطبيقها في الواقع^(١) ، حتى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين .

حيث لم يتم تطبيق مبادئ السياسة فلم يتحقق بعد المبدأ الأول الذي يختص بديمقراطية التعليم ، فلا يزال عدد كبير من الأطفال في سن الإلزام غير مقيدين بالمدارس ، ولم تتحقق المجانية الكاملة للتعليم بالفعل ، وما إلى ذلك من دلائل ديمقراطية التعليم ، وكذلك بالنسبة للمبدأ الثاني الذي ينص على عدم تحميل الأسرة أعباء إضافية ، فقد اتضح تناقض تنفيذ هذا المبدأ فالأسرة المصرية التي تعلم أبناءها في المدارس الحكومية تتكبد أعباء مادية ونفسية من خلال ما تسدده من مصروفات دراسية مقبورة ، ومصروفات مجموعات التقوية بالمدارس وشراء الكتب الخارجية والأدوات المدرسية والدروس الخصوصية وغيرها من أعباء مادية ، كما تتحمل الأسر الأعباء النفسية من خلال عدم استقرار النظام التعليمي ، الذي يسبب القلق المستمر لكل من الطلاب ، والأسر نتيجة للقرارات المفاجئة التي تصدر ، بهدف التغيير .

أما المبدأ الثالث في السياسة وهو عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص فقد تبين أن هناك تناقض بين هذا المبدأ وبين ما يطبق بالفعل من حيث التمييز بين مدارس القرى ومدارس المحافظات في الإنفاق ومستوى الخدمات وإعفاء طلبة مدارس اللغات من تسويق الثانوي بينما يخضع له طلاب المدارس الحكومية وغير ذلك من صور إهدار تكافؤ الفرص ، أما المبدأ الرابع الذي ينص على أن التعليم قضية أمن قومي لمصر . فقد تبين أن ثلاثة أركان هذا المبدأ لم تتحقق على الرغم من الأهمية الحيوية لها بالنسبة لمكانة ومصير الدولة.

أما المبدأ الأخير في السياسة وهو التعليم استثمار ، فمن حيث الاستثمار البشري تشير تقارير الهيئات الدولية إلى أن مصر تصنف ضمن الدول الأبطأ نمواً في مجال التنمية البشرية ، أما الاستثمار المادي فرغم ارتفاع الاستثمارات عن العقود الماضية إلا أنها ليس كافية لمجال التعليم الذي في حاجة إلى مضاعفة الاستثمارات الحالية ، وعلى ذلك يتضح اتساع هوة الفجوة بين النظرية والتطبيق إلى حد الانفصال بين الخطوط الرئيسية المحددة لتوجهات السياسة وبين ما يتم تطبيقه بالفعل ، في مجال التعليم^(٢).

أما برامج تطبيق السياسة التعليمية ، فيتم التركيز على تطبيق بعض البرامج دون البرامج الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، تم التركيز على برنامج تشجيع التعليم الخاص ، وتطبيق نظام التأمين الصحي ، وأهمل تنفيذ برامج أخرى مثل تحقيق الانسيابية بين أنواع التعليم المختلفة ، وتنمية السلوكيات الحضارية والرعاية الاجتماعية للطلاب ،

(١) رئاسة الجمهورية : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٦٠٨-٦١٠ .

(٢) راجع الرسالة ص ص ٢٦٠-٢٦١

وإصلاح أحوال المعلمين ، ورعاية المواهب ، الذي شرعت الوزارة في تنفيذه في بدايات القرن الجديد حيث عقدت في الفترة الأخيرة المؤتمر القومي للموهوبين ليضع معالم لسياسة أو استراتيجية رعاية المواهب .

مما سبق يتضح التناقض في واقع تطبيق السياسة التعليمية الحالية حيث أن الوزارة أعلنت طوال السنوات الماضية عن كم كبير من الإنجازات، ثم عادت ووضعت أهداف وبرامج السياسة ضمن الخطة الخمسية الرابعة في آخر أعوام القرن العشرين (عامي ١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠٠/١٩٩٩)^(١) هذا دليل على وجود فجوة بين النظرية و التطبيق ، و على ذلك قد تكون السياسة التعليمية الحالية في سبيلها إلى التطبيق.

وسيعرض الفصل التالي - الفصل الأخير - لخاتمة للدراسة تتضمن مقترحات لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في السياسات التعليمية في مصر .